جامعة أحمد دراية – أدرار- الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

موسومة بـ:

التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي بين الواقع والمأمول

إعداد الطالبتين/
- علاوي فاطمة.
- بايشي حليمة.

إشراف الدكتور/
د. **بكادي مسعود**

لجنة المناقشة

بلال بوجمعة	أستاذ التعليم العالي	(رئيسا)
بكادي مسعود	استاذ محاضر – ب-	(مقررا ومشرفا)
طلحاوي فاطمة الزهراء	أستاذ محاضر-ب -	(مناقشا)

الموسم الجامعي

2021-2020

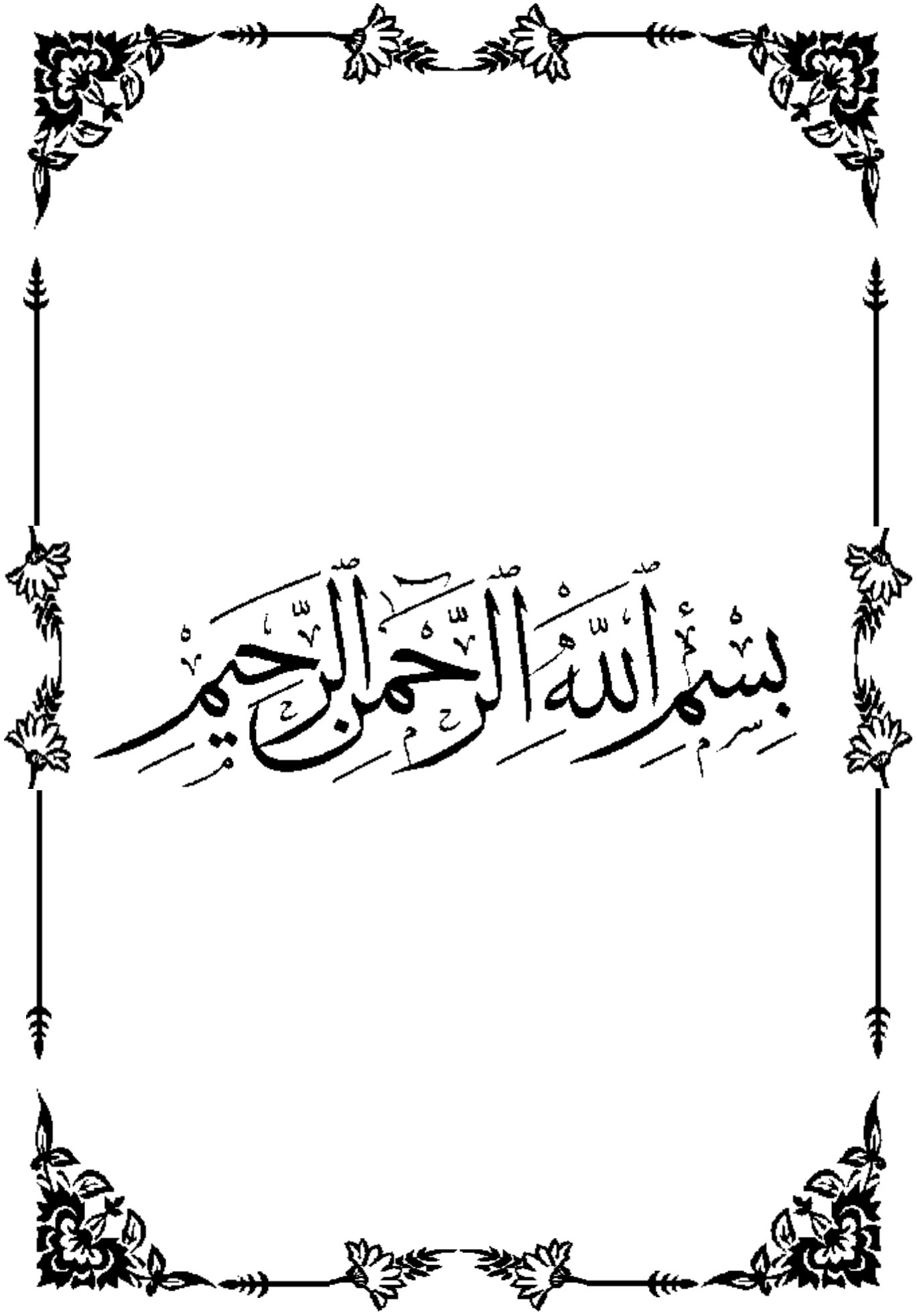
بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République algérienne populaire et démocratique

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR

BIBLIOTHÈQUE CENTRALE

Service de recherche bibliographique

N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار

المكتبـــة المركـــزية

مصلحة البحث البيليوغرافي

الرقم.....م .م/م.ب.ب /ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): ربحة مسعود

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـــ : التكامل الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي بين الواقع والمأمول

من إنجاز الطالب(ة): بايشي حليمة

و الطالب(ة): علاوي فاطمة

كلية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد تنمية دولية

تاريخ تقييم / مناقشة: 14 جوان 2021

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.

وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في : 22 جوان 2021

مساعد رئيس القسم:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
قسم العلوم الإقتصادية
جامعة ادرار

أ. صديقي عبد الكريم

مساعد رئيس قسم العلوم الاقتصادية

مكلف بالتدريس والتعليم في التدرج

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

إهـــــــداء

قال الله تعالي :

(وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً)

سورة الإسراء، الآية 24 .

أُهـدي ثمـرة جهـــــدي :

- ✓ إلى اللذان طالما تمنيت الإهداء لهما ، إلى بسمة حياتي وسر وجودي ودعائهما سر نجاحي وتحقيق أمنياتي إلى أمي وأبي أطال الله في عمرهما وبارك فيه ، وأدامهما الله لنا تاجاً فوق رؤوسنا.
- ✓ إلى من أرى السعادة في ضحكتهم وأحب الناس إلى قلبي إخوتي وأخواتي كلٌ باسمه وبالأخـــــص أخـي الصغير " صلاح الدين ، قرة أعيننا وبسمة منزلنا " حفظهم الله و رعاهم .
- ✓ إلى كل من ســاندني ووقف معـــي ودعمنـي في هـــذا العمل من قريب أو من بعيد، خاصـة أخـــي " عبد السلام" الذي سخر جهده ووقته طيلة مراحل إنجاز هذه المذكرة ، فدام ودمنا معه أوفياء.
- ✓ إلى كل الزملاء والزميلات الذين تعرفت عليهم خلال مشواري الجامعي بالوفاء والإخلاص، وأخص منهم زميلتي حفصة رابحي و رفيقتي في هـذا العمل الأخت في الله بـايشـي حليمـــة .
- ✓ إلى كل أساتذتي من الطور الإبتدائي فالمتوسط ثم الثانوي و أنتهاءا بجامعة أحمد دراية بأدرار .
- ✓ إلى الأستاذ المؤطر (بكـادي مسعـود).
- ✓ إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل .
- ✓ إلى كل الذين حواهم قلبي ولم تكفيهم ورقتي ، وتجف أقلامي بالثناء عليهم .

إليك أنت أيها القارئ

فاطمـة علاوي

إهـــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إلا ما عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ"

صدق الله العظيم سورة البقرة الآية 32

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، والدي العزيز "الحاج مسعود" رحمه الله.

إلى من غمرتني بحبها الصافي، عطفها اللام تناهي، منبع الحب والحنان، إلى من لا تغفو حتى أنام و إلى من جعل العليم الجنة تحت أقدامها، "أمي الغالية" أطال الله عمرها.

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي، وكانوا السند على في كل خطوات حياتي ... من دفعني لمواجهة الصعاب عند كل محطات رحلاتي ..."إخوتي وأخواتي وعشيرتي".

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي عائلتي الثانية "عائلة وايني"

إلى الذي قاسمني أعباء البحث ورفع همتي في سبيل استكماله "زوجي الكريم".

إلى الذي رافقني طيلة هذا البحث قرة عيني وأملي في الحياة ابني الحبيب "محمد".

إلى الجوهرة التي يشع نورها في كل مكان، الزهرة التي يملئ عطرها قلبي ، حبيبة الروح وكل الروح ابنة أختي الغالية " عزيزة "

إلى من سرت معهم درب العلم والتعلم رمز الوفاء والإخلاص صديقاتي "حفصة ومبروكة"

إلى زميلتي في هذا العمل "علاوي فاطمة".

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي أهديكم ثمرة جهدي وعملي.

إليك أنت أيها القارئ

بايشي حليمة

تشكرات

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم: (رَبِّ أَوْزِعْنِيَ أَنَ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَ عَلَى وَالِدَيَ وَأَنَ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضيهُ وَ أَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ في عِبَادِكَ الَصَّالِحِينَ) النمل الآية 19.

بعد الحمد والشكر لله العلي القدير على توفيقنا إلى إنجاز هذا العمل راجين منه أن يتقبله خالصا لوجهه الكريم وأن يفيد كل من إطلع عليه ولو بكلمة .

وعملا بقول رسولنا عليه الصلاة والسلام " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتباهى في شكرنا إلى الأستاذ المشرف بكادي مسعود ، الذي تحمل رعاية هذا العمل المتواضع ، و ذلك من خلال توجيهاته وإرشاداته المستمرة طول فترة إنجاز هذا العمل فجزاه الله عنا خير الجزاء ، وأنار طريقه و يسر دروبه.

كما نتوجه بجزيل الشكر كذلك إلى الأخوة في الله الذين كانوا سنداً وعوناً لنا ، والذين ساعدونا بالإلمام بالعديد من المراجع لإنجاز هذه المذكرة ، ولم يبخلا علينا بنصائحهم وتوجيهاتهم القيمة طيلة مراحل إنجاز هذا العمل ، نسأل الله لهم التوفيق والسداد .

كما لا ننسى أن نشكر أساتذة قسم العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير ، اللذين رافقونا خلال مشوارنا الدراسي كل باسمه، وكذا موظفي الإدارة الذين نكن لهم كل التقدير .

دون أن ننسى ، كل من قدم لنا يد العون أو ساعدنا ولو بكلمة مفيدة .

عـلاوي فاطمـة

بايشي حليمـة

الفـهـــــرس

الموضوع	الصفحة
▪ الإهـــــــداء	
▪ تشـكـــــــرات	
▪ الـمـلـخص	I
▪ الـفـهـــــــرس	II
▪ قـائـمـة الـجـداول	V
▪ قـائـمـة الأشـكـال الـبـيـانـيـة	VI
▪ قـائـمـة الـمـلاحق	VI
الـمـــقـــدمـــة الـعـــامـــة	أ
الـفـصل الأول: الإطار الـنـظري لـلـتـكـامـل الاقـتـصـادي	
▪ تمهيد	4
المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول التكامل الاقتصادي	5
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي	5
الفرع الأول: مفهوم التعاون الاقتصادي	5
الفرع الثاني: مفهوم التكتل الاقتصادي	6
الفرع الثالث: مفهوم التكامل الاقتصادي	7
الفرع الرابع: أهداف التكامل الاقتصادي	9
المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي مقوماته وشروطه	12
الفرع الأول: مراحل التكامل الاقتصادي	12
الفرع الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي	15
الفرع الثالث: شروط التكامل الاقتصادي	18
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	19
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية	19
الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية	19
الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.	22

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والحالية.	**23**
الفرع الأول: من حيث المنهج.	**23**
الفرع الثاني: من حيث الأدوات.	**23**
الفرع الثالث: من حيث المتغيرات.	**23**
▪ خـــــلاصـــة الـفصـــل	**24**
الفصل الثاني: مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	
▪ **تمهيد**	**25**
المبحث الأول: خطوات تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية.	**26**
المطلب الأول: العوامل التي عجلت لقيام المجلس.	**26**
الفرع الأول: العوامل الداخلية.	**26**
الفرع الثاني: العوامل الخارجية.	**26**
المطلب الثاني: التعاون المنظم بين دول الخليج قبل قيام مجلس التعاون.	**27**
الفرع الأول: إرهاصات تأسيس مجلس التعاون.	**27**
الفرع الثاني: نماذج من المؤسسات المشتركة قبل قيام المجلس	**28**
المطلب الثالث: الخطوات الأولى نحو تأسيس مجلس التعاون.	**29**
المبحث الثاني: مراحل وتحديات مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.	**30**
المطلب الأول: مراحل مسيرة التكامل الاقتصادي لدول المجلس	**30**
الفرع الأول: منطقة التجارة الحرة.	**30**
الفرع الثاني: مرحلة الإتحاد الجمركي.	**31**
الفرع الثالث: السوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية.	**35**
المطلب الثاني: الإخفاقات والتحديات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي. .	**38**
الفرع الأول: الإخفاقات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي .	**38**
الفرع الثاني: التحديات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	**39**

.	
المطلب الثالث: بعض المؤشرات لدول مجلس التعاون الخليجي.	**40**
الفرع الأول: المؤشرات السكانية والاجتماعية.	**40**
الفرع الثاني: مؤشرات الطاقة والمياه.	**43**
الفرع الثالث: المؤشرات الاقتصادية.	**45**
المبحث الثالث: آفاق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.	**47**
المطلب الأول: الإطار النظري للوحدة النقدية.	**47**
الفرع الأول: مفهوم الإتحاد النقدي.	**47**
الفرع الثاني: أشكال التكامل النقدي.	**47**
المطلب الثاني: أهداف رؤية دول مجلس التعاون	**52**
الفرع الأول: أهداف رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة 2030	**52**
الفرع الثاني: أهداف رؤية مملكة البحرين 2030 الاقتصادية.	**52**
الفرع الثالث: أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030.	**53**
الفرع الرابع: ملامح رؤية عمان 2040.	**54**
الفرع الخامس: أهداف رؤية دولة قطر 2030 الوطنية.	**55**
الفرع الخامس: أهداف رؤية دولة الكويت 2030 الاقتصادية.	**56**
▪ خـــــلاصـــة الـفـصـــل	**57**
الـخاتـمـــة الـعـــامـــــة	**57**
قـائـــمـــة الـمراجـــع	**61**
الـــمـــلاحق	**66**

فـهـرس الـجـــــداول

الـرقـم	عـنـوان الـجـــــدول	الـصفـحة
1-1	مراحل التكامل الاقتصادي	**14**
2-1	تطور العلاقات التكاملية والعمليات المتولدة عنها-	**17**
1-2	إجمالي التجارة البينية بين دول المجلس (صادرات- واردات) خلال (1983-2003)	**31**
2-2	حجم التبادل التجاري البيني، الصادرات- الواردات (مليون دولار أمريكي)	**34**
3-2	أهم المؤشرات السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي	**40**
4-2	أهم مؤشرات التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي	**41**
5-2	أهم مؤشرات الصحة في دول مجلس التعاون الخليجي	**42**
6-2	أهم مؤشرات الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي	**43**
7-2	أهم مؤشرات المياه في دول مجلس التعاون الخليجي	**44**
8-2	أهم مؤشرات الحسابات القومية في دول مجلس التعاون الخليجي	**45**
9-2	أهم مؤشرات التجارة الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي	**46**

فهـــــرس الأشـكـــــــال

الـرقـم	عنـوان الـشكل	الـصفـحة
1-1	أنواع عـلاقـــات التكـامل	**17**
2-1	تطور عـلاقـات التكامل	**17**
1-2	إجمالي التجارة البينية بين دول المجلس (صادرات- واردات)	**31**
2-2	إجمالي حجم التبادل التجـاري البينـــي (الصادرات –الواردات) (مليون دولار أمريكي)	**35**

فـــــهـــــــر س الـمـــــــلاحـــــق

الـرقـم	عنـوان الـجـــــــدول	الـصفـحة
01	أرقام وإحصائيات لدول مجلس التعاون الخليج العربية	**66**
02	الترتيب لمجلس التعاون الخليجي في إنتاج النفط الخام	**69**
03	الترتيب لمجلس التعاون الخليجي في إنتاج الغاز الطبيعي المسوق	**69**
04	الترتيب لمجلس التعاون الخليجي في إجمالي الصادرات	**70**
05	الترتيب لمجلس التعاون الخليجي في إجمالي الواردات	**70**

المقدمة العامة

لقد شهدت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية تمتع معظم الدول بتعاون اقتصادي متزايد وتوسيع في نطاق الروابط التجارية، والاندماج بين صفوف الدول الراغبة في الدخول في مصفوفة التكامل الاقتصادي، وهو ما دعا الكثير من الدول المتقدمة والنامية غلى المزيد من التكتل الاقتصادي لتشكيل قوى اقتصادية عملاقة للحفاظ على قوة أوضاعها الاقتصادية.

ولكي تنجح أية محاولة للتكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر لا بد أن تكون مدعمة بمستوى معقول من التقارب الثقافي، والتماثل في الأنظمة السياسية، وأن تحركها مصالح مشتركة، وإذا نظرنا إلى دول مجلس التعاون نجد أنها تجمعها لغة مشتركة ودين واحد وعادات اجتماعية متماثلة ومستويات متقاربة من الدخل وأنظمة سياسية متشابهة كما يجمعها كذلك محيط جغرافي واحد.

ولقد أدركت دول الخليج أهمية هذا التعاون والتنسيق فيما بينها، تم إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو عام 1981م، ويضم المجلس في عضويته ست (06) دول: المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت، البحرين، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة.

وبمرور أربعون عاما على هذه التجربة، وبالخصوص في مجال التكامل الاقتصادي، وهذا ما دفع بنا للبحث عن عمق هذه التجربة، والتعرف على مختلف جوانبها وذلك وبدراسة هذه التجربة التكاملية واقعها ومأمولها المستقبلي.

ومن هنا يتبلور طرح الإشكالية التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما هو واقع التكامل الاقتصادي لدول مجس التعاون الخليجي؟ وما هي آفاقه؟

وهذا ما يقتضي منا طرح جملة من التساؤلات الفرعية التي تجسد إشكالية البحث أهمها:

1- ما هو التكامل الاقتصادي؟ وما هي أهدافه ومراحله؟
2- ما هي العوامل الدافعة إلى تشكيل مجلس التعاون الخليجي؟
3- ما هي أبرز المحطات في مسيرة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي؟ وما هي آفاقه المستقبلية؟

<u>فرضيات البحث</u>

من خلال الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

1- يعتبر التكامل الاقتصادي عملية تدريجية ومستمرة ومتواصلة، حيث تنتقل من حالة التفكك والتجزئة إلى حالة التعاون والتكامل فيما بين الدول.

2- وجود علاقة وثيقة بين عدد كبير من الخصائص السياسية، والاقتصادية، والثقافية لدول مجلس التعاون الخليجي، يؤهلها على المدى البعيد لتحقيق تكامل اقتصادي.

3- كلما أزداد التعاون بين دول مجلي التعاون الخليجي وثوقاً، كلما سمح لها بتكوين مواقف موحدة، توفر لها قاعدة شراكة أفضل أمام الدول والتجمعات الاقتصادية الأخرى .

أسباب اختيار الموضوع

إن سبب اختيار هذا الموضوع يعود إلى عدة اعتبارات وعدة مبررات يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ باعتبار أن تجربة مجلس التعاون الخليجي تمثل حلقة هامة من حلقات التكامل الاقتصادي العربي المنشود.
- ✓ كون أن هذه الدراسة تشتمل على الأبعاد الزمنية الثلاث: الماضي، الحاضر والمستقبل، مما يجعل الباحث يعيش واقعها ويلاحظ تطوراها يوماً بيوم.
- ✓ الرغبة في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات والبحث عن الجديد.
- ✓ إرتباط الموضوع بالتخصص، وميولنا الشخصي لهذه المواضيع.
- ✓ النقص الكبير في معالجة هذا الموضوع خاصة على مستوى الكتب والمذكرات.
- ✓ يُعد هذا الموضوع خاصة من أبرز المواضيع المطروحة على الساحة العالمية.
- ✓ قابلية الموضوع للبحث.

أهمية البحث

- ✓ زيادة الرصيد المعرفي حول الإمكانيات المتاحة لدول مجلس التعاون الخليجي ومدى مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي.
- ✓ يمثل مجلس التعاون الخليجي إحدى التجارب التكاملية العربية في الوقت الراهن.
- ✓ يعتبر التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الاقتصادي إحدى الأهداف الأساسية المنشودة نحو تحيق الوحدة العربية لا يمكن عزله أو تجزئته.

أهداف البحث

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هي الإجابة عن التساؤلات الفرعية المطروحة في الإشكالية، ومن خلال هذه الدراسة نتطلع إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- ✓ التعرف على مفهوم التكامل الاقتصادي، وأهم المراحل لإعادة تفعيل وتنشيط هذا التكامل.
- ✓ محاولة رصد المبررات والدوافع التي ساعدت على تشكيل مجلس التعاون الخليجي.
- ✓ محاولة الوقوف على أبرز المحطات في مسيرة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي.

حدود الدراسة

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في دول مجلس التعاون الخليجي، أما الحدود الزمنية (2012- 2019).

المنهج المتبع

بالنظر إلى طبيعة الموضوع، ومن أجل الإجابة على مشكلته واختيار فرضياته وتحقيق أهدافه، من خلال تقويمها، وتحليل الواقع، والتعرف على أهم التحديات والآفاق، يعتمد الباحث على المنهج الوصفي وهو منهج يعتمد أساساً على تجميع البيانات، والمعلومات اللازمة من الموضوع المراد دراسته والبحث فيه، ويظهر المنهج التحليلي في تفسير المعطيات الإحصائية المتحصل عليها.

صعوبات البحث

لا يخلوا إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، وكان أولها، الوضع الغير عادي الذي يعرفه العالم اليوم، وهذا ما كان سبباً في التأخر في بداية العمل، وضيق الوقت للإلمام بالمعلومات والبحث والتوسع أكثر، وكذلك صعوبة الاتصال مع الأستاذ المشرف لظروف قاهرة تتعلق بالأستاذ، وأيضاً صعوبات متعلقة بالحصول على المادة العلمية للبحث في مجال الدراسة نظراً لتشتتها وتواجدها في مكتبات متناثرة، مع عدم توفرها بكثرة في هذا الموضوع المتشابك اقتصاديا مما دفعنا إلى الاعتماد على كتب ورسائل من الانترنيت، إضافة إلى قلة الدراسة العلمية في الجامعة لهذا الموضوع.

تقسيم الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة في بحثنا قمنا بتقسيم الدراسة بمضمونها إلى فصلين: الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للتكامل الاقتصادي وهو بدوره ينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول التكامل الاقتصادي. والمبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية. أما الفصل الثاني فينقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول: خطوات تأسيس مجلس التعاون الخليجي. والمبحث الثاني: مراحل وتحديات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي. والمبحث الثالث: آفاق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

الفصل الأول

الإطار النظـــري للتكامل الاقتصادي

مدخل

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي، مهما كانت الصورة التي يتخذها، فاحتلت هذه الظاهرة مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية، نظراً لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم متقدمة أو نامية تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته من اتجاه جديد في العلاقات الاقتصادية التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي.

سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى عرض الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، لذلك خصصنا مبحثين نتناول في المبحث الأول الأدبيات النظرية للتكامل الاقتصادي، أما المبحث الثاني فسنعرض للدراسات السابقة.

المبحث الأول

الأدبيات النظرية حول التكامل الاقتصادي

تناولت الأدبيات الاقتصادية مفاهيم عديدة يمكن أن نذكر أهمها في المطلب التالي.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي وأهدافه.

قبل التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي، يستحسن بنا إيضاح بعض النقاط المبهمة، خاصة فيما يتعلق بالخلط الحاصل في مفاهيم كل من التكتل الاقتصادي، التعاون الاقتصادي وكذا التكامل الاقتصادي، وهذا في ظل وجود من لا يفرق بين هذه المفاهيم الثلاثة.

الفرع الأول: مفهوم التعاون الاقتصادي.

تتضمن علاقات التعاون عادة كالعمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين، وذلك بغية الحصول على منفعة مشتركة، ولمدة زمنية محددة، على أساس المعاملة بالمثل والتكافؤ في الفرص.

من أبرز سمات علاقات التعاون الاقتصادي أن البلدان المتعاونة تحتفظ بخصائصها المميزة لها، وهذه العمليات تشير إلى مجموعة الإجراءات والاتفاقات والأنظمة والقوانين التي تطبقها الدول فيما بينها، سواء بقصد تسهيل انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج الأخرى ، على أساس أفضلية المعاملة، أو بقصد تنظيم نشاطاتها الاقتصادية وتنسيقها لتأمين أفضل استثمار ممكن لمواردها وطاقاتها[1].

كما يتخذ التعاون الاقتصادي أشكالاً عديدة يمكن النظر إليها من خلال ثلاثة زوايا:

I. **أطراف العلاقة:** فلو نظرنا لعلاقات التعاون الاقتصادي من خلال هذه الزاوية، لوجدنا أنها تكون ثنائية أي تتم بين دولتين، أو جماعية والتي تتم بين أكثر من دولتين، وغالباً ما تتم العلاقات التعاونية الثنائية خارج المنظمات الدولية الاقتصادية كمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الدول المصدرة للبترول وغيرها.
II. **المساعدات:** وهي التي تمنحها دولة ما إلى دول أخرى أو إلى مجموعة من الدول، والتي تنجم عن المبادرات الفردية التي تتم من طرف واحد دون وجود اتفاقية مسبقة.

[1]– فرج شعبان، التجارة والاستثمار البينيان كمدخلان للتكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2005 م، ص4 (بتصرف).

وإذا نظرنا لعلاقات التعاون الاقتصادي من خلال هذه الزاوية لوجدنا أنها تبرز في شكل مساعدات قد تكون اقتصادية أو فنية أو مالية.

III. **مجالات علاقات التعاون:** تبرز علاقات التعاون الاقتصادي من خلال هذه الزاوية الأساس الذي تتم عليه هذه العلاقة التعاقدية في علاقات التعاون في المجال الفني، وعلاقات التعاون في مجال التبادل التجاري القائم بين الدول التي تعتبر أكثر العلاقات التعاونية شيوعاً[1].

ويمكن تعريف التعاون الاقتصادي بأنه أداة لتوثيق العلاقات بين مجموعة من الدول سواء في إطار إقليمي أو دولي، كما يسعى إلى تحقيق منفعة اقتصادية مشتركة عن طريق تبادل منح التيسيرات اللازمة لتسيير وتشجيع التبادل التجاري والاقتصادي بين دولتين أو أكثر، على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، وفي هذا الإطار تحتفظ الوحدات الاقتصادية للدول المتعاونة اقتصاديا بخصائصها المتميزة واستقلاليتها[2].

الفرع الثاني: مفهوم التكتل الاقتصادي.

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي، وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية، وأنتشر هدا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين[3].

والتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، فهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العلمي فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي، ويعبر مفهوم التكتل الاقتصادي أيضاً على مستوى معين من مستويات التكامل الاقتصادي وأيضا يمثل صورة من صوره[4].

وفي هذا الإطار هناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما فيما يخص تعريف التكتل الاقتصادي.

---

[1]- بن ناصر محمد، المشاريع العربية المشتركة ، ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2008/2007 ، ص 04 .

[2]– مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس ، السنة 2014/2013، ص14 .

[3]–عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص30 .

[4]- مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، مرجع سابق ، ص 17 .

الاتجـــاه الأول:يـرى أن التكتـل الاقتصـادي يمثـل فـي أي شـكل مـن أشـكال التعـاون أو التنسـيق بـين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منها.

الاتجـــاه الثـــاني: يـرى أن التكتـل يأخـذ صـورة منطقـة التجـارة الحـرة فقـط، فيجمـع بـين دول غيـر متجانسـة اقتصـاديا كـأن يجمـع بـين دول متقدمـة ودول ناميـة، مثـل مـا حـدث فـي التكتـل الاقتصـادي لأمريكا الشمالية، حيث جمع بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا والمكسيك.

الاتجـــاه الثالـــث: وهـو أكثـر تحديـدا مـن سـابقه، إذ يـرى أن التكتـل الاقتصـادي عمليـة لتطـوير العلاقـات بـين الـدول وصـولاً إلـى أشـكال جديـدة مشـتركة بـين المؤسسـات والتفـاعلات التـي تـؤثر علـى سيادة الدولة[1].

وفـي هـذا الصـدد يمكـن القـول أن الهـدف مـن التكتـل الاقتصـادي هـو الوصـول إلـى روابـط خاصـة بـالجوار الجغرافـي أو التماثـل الكبيـر فـي الظـروف الاقتصـادية أو الانتمـاء الحضـاري المشـترك، و ذلـك بتجمـع العديـد مـن الـدول والـذي يكـون تحـت إطـار معـين، وغيرهـا مـن العلاقـات التـي تقـف فـي وجـه التبـادل التجـاري، لتحصـل مـن خلالـه دول التكتـل علـى مكاسـب متنوعـة مـن التجارة الخارجية.

الفرع الثالث: مفهوم التكامل الاقتصادي.

يعتبـر التكامـل الاقتصـادي سـمة مـن سـمات التنميـة الاقتصـادية والتطلـع للوحـدة الاقتصـادية فـي الوقـت الـراهن وهـذا لمـا تتطلبـه مقتضـيات البيئـة الاقتصـادية الدوليـة المتناميـة باسـتمرار، فمـن الناحيـة التاريخيـة ترجـع فكـرة التكامـل الاقتصـادي وأساسياتـه إلـى الاقتصـادي"فاينر " سـنة 1950، حيـث بـين أنـه شـكل مـن أشـكال التكامـل تجمـع بـين أسـس نظريـة التجـارة، الحريـة أو الحماية[2].

كمـا مثـل التكامـل الاقتصـادي عـن دخـول مجموعـة مـن الـدول التـي تربطهـا علاقـات تقـارب اقتصـادية، و اجتماعيـة وسياسـية وجغرافيـة فـي إتحـاد اقتصـادي بحيـث يـتم الاتفـاق بـين هـذه الـدول علـى تطبيـق سياسـات تجاريـة واقتصـادية موحـدة تلتـزم بهـا جميـع الـدول الأعضـاء، مثـل إلغـاء الرسـوم الجمركيـة علـى السـلع المتداولـة بـين هـذه الـدول وإلغـاء القيـود التجاريـة الأخـرى التـي تحـد مـن

[1]– بن ناصر محمد، المشاريع العربية المشتركة، ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص 05.

[2]– عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية " دراسة تجارب مختلفة "، دار مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014، ص10 .

حركة التجارة وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي[1].

ومع هذا يرى بعض الاقتصاديين أن التكامل الاقتصادي يعرف أحياناً حسب أسبابه وأحيانا أخرى حسب أهدافه، حيث أن مصطلح التكامل لم يحظ باتفاق عام بين مختلف الكتاب الاقتصاديين شأنه شأن المفاهيم والتعريفات الأخرى، لذلك سنحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي.

انطلاقا من التعريفان السابقان نلاحظ أن:

*- " **بيلا بلاسا**": يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولي، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يُعد شرطاً منطقياً ومدخلاً طبيعياً لتحرير التجارة بين مجموعة من الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.

*- " أما الاقتصادي " **ميردال** " فيرى أن مفهوم التكامل الاقتصادي لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياستهم.

*- يرى الاقتصادي " **ماخلوب** " أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل وهنا يناقش " ماخلوب " التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي، قد يصنف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة.

*- أما الاقتصادي" **هوفمان**" يقول بأن قيام تكامل اقتصادي لا بد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية.

*- كما يبين " **جان تنبرجن** " أن التكامل الاقتصادي كعملية تشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها " بلاسا فيري " أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون.

[1]- محضي يمينة ، بوكاري سعيدة، إمكانيات استغلال الثروات المعدنية للجزائر في ضوء التكامل الاقتصادي العربي،رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة ادرار ،2020/2019 ، ص 11.

مع ذلك فهناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما[1].

- ✓ **الاتجـاه الأول: هـو** اتجـاه يعـرف التكامـل علـى أنـه أي شـكل مـن أشـكال التعـاون، أو التكتـل بـين الـدول المختلفـة دون المسـاس بسـيادة أي منهمـا، وينتقـد هـذا التعريـف لاتسـاعه، الأمـر الـذي يجعـل العـلاقات ذات الطابـع التعـاوني بمثابـة علاقـات تكامليـة وهـو مـا يجعـل مـن التكامـل مفهـوم لا معنـى لـه، كمـا أنـه يغفـل التمييـز بـين التكامـل مـن ناحيـة والتعـاون والتنسـيق من ناحية أخرى.
- ✓ **الاتجـاه الثـاني** :فهـو اتجـاه أكثـر تحديـداً، يعتبِـر التكامـل عمليـة لتطـوير العلاقـات بـين الـدول وصولاً إلى أشكال جديدة مشتركة بين مؤسسات التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة[2].

ومـع كـل هـذا الاخـتلاف فـي التعـاريف التـي نـادى بهـا بعـض الاقتصـاديين الغـربيين أمثـال " **تنبـرجن** "يتضـح لنـا أن التكامـل الاقتصـادي عمليـة ليسـت بسـيطة بـل هـي عمليـة علـى درجـة عاليـة مـن التعقيـد والشـمول ومـن بُعـد المـدى فـي العلاقـات الاقتصـادية والسياسـية، كمـا أنهـا تـرتبط بتحقيـق تغيرات وآثار شكلية في الاقتصاد الوطني للأطراف في عملية التكامل.

فـي الأخيـر نقـول إن فكـرة التكامـل الاقتصـادي تـرتبط بتحقيـق تغيـرات هيكليـة وسياسـية تغيـر مـن عملياتـه الاقتصـادية، فهـذا مـا يـدفع للعمـل علـى مختلـف سياسـاتها الاقتصـادية، بعـرض تحقيـق تكافؤ أمام جميع عناصر الإنتاج، مع وجوب التنسيق والتجانس.

الفرع الرابع: أهداف التكامل الاقتصادي.

تنطـوي فكـرة التكامـل الاقتصـادي الـدولي علـى الاسـتفادة الفعليـة مـن جميـع الفـرص المتاحـة والممكنـة التـي يوفرهـا التقسـيم الكـفء للعمـل، ويمكـن ذكـر بعـض الأهـداف المتوخـاة مـن التكامـل الاقتصادي نوجزها فيما يلي:

- ✓ يـؤدي التكـامل الاقتصـادي بالـدول الأعضـاء إلـى التخصـيص الأمثـل للمـوارد الاقتصـادية، واحتـواء الاقتصـاديات الوطنيـة فـي كيـان اقتصـادي جديـد يعـرف بمرحلـة التكامل.
- ✓ تزويـد الـدول الأعضـاء بـالإجراءات الضـرورية والكافيـة لإحـداث التغيـرات اللازمـة فـي الهياكـل الاقتصادية للدول الأعضاء ومن بين هذه الإجراءات[3]:

[1]– عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سابق، ص 12 .

[2]- سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص34 .

[3]– عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص22.

- إجراءات خاصة بإنشاء السوق الموحدة التي تتضمن التدابير الخاصة برفع العراقيل الجمركية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وإقامة تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
- إجراءات تتعلق بتنسيق السياسات وتجانسها والمتضمنة التدابير الخاصة بالسياسات وتجانسها والمتضمنة التدابير الخاصة بالسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية، (السياسات المالية والنقدية والاستقرار الاقتصادي والتجارة الخارجية).
- إجراءات تتعلق بالإشراف وتتمثل في إجراءات.

- توحيد المؤسسات المؤسسات الاقتصادية والنقدية.
- تحقيق الوفورات الداخلية، حيث تؤدي عملية التكامل إلى اتساع الأسواق مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات في الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية وبالتالي زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليفه، خاصة بالنسبة للمؤسسات ذات تكلفة الوحدة الواحدة أقل من السابق، ويسمى هذا الانخفاض في التكاليف بالوفورات الداخلية[1].
- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تغيير الهيكل الاقتصادي للدول الأطراف في التكامل، حيث يلعب دوراً فاعلاً في تحويل اقتصادها من اقتصاد زراعي أو استخراج أولي إلى صناعي متقدم (توسيع الأسواق أمام المنتجات الصناعية).
- إسهام التكامل الاقتصادي في تطوير القاعدة التكنولوجية في الدول الأعضاء، ويسمح بإستخدام الوسائل الحديثة في عملية الإنتاج، وهذا ما يتطلب إمكانيات ضخمة لقيامها بقدر مقبول، ولأن الدول النامية ليست لها القدرة على إقامة قاعدة تكنولوجية بمفردها وبالاعتماد على إمكانياتها المالية والمادية والبشرية، فقد يتاح لها استخدام هذه التكنولوجيا بفضل التكامل[2].
- زيادة معدل النمو في الدول الأعضاء نتيجة زيادة حجم الاستثمار وإقامة مشاريع اقتصادية، إضافة إلى أهداف أخرى سياسية تتمثل في خلق تكتل كبير الغرض منه مواجهة القوى العظمى في العالم، وأخرى اجتماعية تتمثل في خلق فرص الشغل ورفع المستوى المعيشي لشعوب الدول الأعضاء.

---

[1] -براهيمي عبد الحميد، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1980،ص291.

[2] – إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي (العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة)، مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى، 2002، مصر، ص61 .

- يساهم التكامل في زيادة القدرة والقوة التفاوضية تجاه الأطراف الخارجية وتحسين العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الأخرى[1].
- تهدف الدول الأعضاء من وراء التكامل الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية، تأهيل اليد العاملة، تطوير القطاعات التصديرية، وترقية نشاط البحث والتطوير، إضافة إلى تقوية الروابط الاقتصادية والتحكم في تدفقات الهجرة.
- تسعى العديد من الدول الصغرى من عملية التكامل للوصول إلى اقتحام الأسواق الأجنبية، ولا يتأتى هذا إلا عن طريق التكامل، وبالتالي يعتبر التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول الأقل نمواً إستراتيجية لتحسين مستويات نموها الاقتصادي من خلال تشجيع عمليات التصنيع، شريطة أن تكون الأسواق واسعة كي تسمح للمؤسسات من تحقيق اقتصاديات الحجم الضرورية للكفاءة في الإنتاج.
- تستفيد المؤسسات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء من فُرص أكثر ومجال أوسع لزيادة إنتاجها للاستجابة للطلب الجديد على منتجاتها من طرف شريحة واسعة من المستهلكين داخل دول أعضاء التكامل، وهذا ما يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المتعطلة، وتنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجارياً في مختلف مجالات الإنتاج، فضلاً عن الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع[2].

بالرغم من هذه الأهداف التي تم ذكرها، إلا أنه ينبغي التمييز بين أهداف التكامل بين كل من الدول الصناعية والدول النامية، فتسعى غالباً الدول الصناعية في إطار التكامل إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناتجة عن إزالة العراقيل المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، أما بالنسبة للدول النامية، فإن الإنجازات التي يفرزها هذا التكامل لا تكون بنفس القدر من الفعالية والحركية الاقتصادية المحققة في الدول المتقدمة، حيث أن الهياكل الصناعية في الدول النامية تعتب غير متأهلة وهشة، وبالتالي فإن أهداف التكامل في الدول النامية هي أهداف هيكلية.

خلاصة القول فإن التكامل الاقتصادي لا يعتبر هدفاً في حد ذاته، بل هو أداة أو وسيلة لتحقيق هدف أو أهداف معينة، لدفع عملية التنمية الاقتصادية والتطور في هذه الدول.

[1] – محمد إبراهيم السقا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، تحرير محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي، 1998، ص 271– 272.

[2] - إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي (العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة)، مرجع سابق، ص60 –61.

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي، مقوماته وشروطه

الفرع الأول: مراحل التكامل الاقتصادي.

توجد مراحل مختلفة لعملية التكامل الاقتصادي، والتي يتم تصنيفها عادة تبعاً لما تتضمنه من أسس تكاملية ومن جهة نظر التحليل الاقتصادي للعملية التكاملية، نميز بين خمسة مراحل للتكامل الاقتصادي وهي كما يلي[1]:

1- **منطقة التجارة الحرة:** وفيها تلغى كل الحواجز والقيود الكمية والتعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء في التكامل مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية مع بقية الدول الأخرى.

كما يترك للدول الأعضاء في هذه المنطقة كامل الحرية في صياغ سياستها التجارية من قبل العالم الخارجي، أي هي لا تشتمل على توحيد السياسات التجارية مثل اتفاق التفضيل الجزئي.

ومن أهم الأمثلة على هذه المناطق نجد: منطقة التجارة الحرة الأوروبية « EFTA » ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية « LAFTA »[2].

2- **الإتحاد الجمركي:** يضيف على منطقة التجارة توحيد التعريفة الجمركية التي يتعامل بها الأعضاء الإتحاد مع بقية دول العالم أي هناك تعريفة واحدة تفرضها كل دولة من دول الإتحاد على سلع الدول الأخرى خارج الإتحاد[3].

معنى ذلك أن الإتحاد الجمركي يشمل واقع الأمر على الإجراءات التالية:

- إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الإتحاد.
- إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية مشتركة تجابه بها الدول الأعضاء العالم الخارجي، ويتم صياغتها على أساس معادلة متفق عليها بين جميع دول الإتحاد.
- تعديل الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى ضماناً لعدم تعارض نصوصها مع التزامات هذه الدول اتجاه بعضها البعض.
- الامتناع عن عقد أي اتفاقيات جمركية أو تجارية بين دولة عضو والعالم الخارجي

---

[1]– اكرام عبد الرحيم ,التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي, نفس المرجع السابق، ص7 .

[2]-بريش عقيلة و بوشملة سامية، آفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة والأقلمة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تمويل تنمية قالمة،2012، ص21.

[3] – إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، نفس المرجع السابق، ص7.

3- **السوق المشتركة:** يضاف إلى ما سبق السماح لعوامل الإنتاج بحرية الانتقال بين السوق وإزالة الحواجز من أمام تحركها.

ويمكن التعبير عنها بـ: السوق المشتركة = الإتحاد الجمركي + تحرير انتقالات عناصر الإنتاج.

من هذه المعادلة يتضح لنا أن السوق المشتركة تشتمل على شقين هما:

الشق الأول: تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء ويتولى الإتحاد الجمركي بالوفاء بمتطلباته.

الشق الثاني: البحث عن الوسائل المختلفة الخاصة بإقرار مبدأ حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، ويؤدي ذالك إلى توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول بما يكفل إمكانية زيادة إنتاجها.

ومن بين الأمثلة هنا نجد " السوق الأوروبية المشتركة ".

4- **الإتحاد الاقتصادي:** وبالإضافة إلى الأشكال السابقة يكون التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية بين دول الإتحاد، وذالك عن طريق تجميع الموارد والعوامل الإنتاجية المادية والبشرية وتوجيهها بشكل يتفق مع الوضع الجديد[1].

5- **الاندماج الاقتصادي:** وفيه تقوم الدول الأعضاء بتوحيد السياسات النقدية والمالية و الاجتماعية مع تشكيل جهاز إداري على مستوى عالي لاتخاذ القرارات التي تتعلق بأي من هذه السياسات والتي كانت تقوم بها الأجهزة المعينة في كل دولة قبل قيام الاندماج بينهم[2].

ويرى محمود الحمصي أن التكامل أن التكامل هو سلسلة عمليات متعاقبة تؤدي كل واحدة إلى حالة معنية، وأنه يمكن تبيان أشكال التكامل في الجدول الموالي:

[1] – إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 65.

[2] – سمير طوبار، التكامل الاقتصادي نظرية وتخطيط، مذكرة رقم (1260)، القاهرة، طريق صلاح سالم مدينة نصر، 1979، ص03.

جدول رقم : 1-1 : مراحل التكامل الاقتصادي

العمليات	إزالة الحواجز الجمركية والقيود الكمية على التجارة بين الدول الأعضاء	توحيد التعريفة الجمركية إزاء بقية الخارج	حرية انتقال عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل) بين الدول الأعضاء	تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء	توحيد السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء
منطقة التجارة الحرة	1	1	1	1	1
الإتحاد الجمركي		2	2	2	2
السوق المشتركة			3	3	3
الإتحاد الاقتصادي				4	4
الاندماج الاقتصادي					5

المرجع: محمود الحمصي، ندوة القطاع العام والخاص في الوطن العربي، المستقبل العربي مركز الدراسات العربية، بيروت ، العدد 142، ديسمبر 1990 ، ص125 .

إن تنفيذ العمليات (1)، (2)، (3)، (4)،(5) بالتعاقب سوف يقود إلى تحقيق الحالات 1،2،3،4،5 على التولي:

من خلال الجدول، تبدو العمليات أفقياً في خمس مراتب، حيث تقابلها، أو توفقها الأشكال الخمسة للتكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر.

وعند التمعن في جوهر العمليات، والأشكال التكاملية التي تتولد عنها ، تتبين جلياً الطبيعة التكتلية للتكامل الاقتصادي حيث تقوم هذه الطبيعة على أساس مبدأ الأفضلية في التعامل بين مجموعة الأقطار المتكاملة، حيث يعني هذا المبدأ، التزام الدول بإنجاز بعضها لمصلحة البعض الآخر[1].

[1] – محمود الحمصي ، ندوة القطاع العام والخاص في الوطن العربي ، المستقبل العربي مركز الدراسات العربية ، بيروت ، العدد 142 ، ديسمبر، 1990 ، ص125 .

الفرع الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي:

وهذه المقومات تستمد طبيعتها من العناصر التي تتألف منها، وتتمثل هذه العناصر في[1]:

1) العنصر الأساسي لمقومات التكامل يتمثل في حالة النقص أو الحاجة الموجودة في عدة مجالات أو قطاعات من القطاعات الاقتصادية لدى الدول، سواء تعلق هذا النقص بالهياكل الإنتاجية، أو بالإمكانيات التسويقية أو بالموارد الإنمائية، ويُعدُ هذا العنصر بمثابة المقوم الأول من مقومات التكامل، وهذا لكون أي دولة تسعى إلى التكامل مع غيرها من الدول الأخرى، بهدف أو بغرض التغلب على أو القضاء على حالات النقص هذه، ورغم كون عنصر حالات النقص ذو أهمية كبيرة إلا أنه ليس كافياً لوحده للبدء بعملية التكامل.
2) وجود حالات الفائض لدى هذه الدول، لا يمكن تلاقيها إلا إذا وُجدت حالات فائض التي تستطيع مقايضتها مقابل حصولها على ما تحتاجه من منافع من الدول الأخرى، ويُشكل هذان العنصران قاعدة تعبر عن الاستعداد الذاتي لهذه الدول للبدء في عملة التكامل الاقتصادي، ومنه فمن الضروري تواجد حالات النواقص والفوائض في آن واحد لدى البلد أو القطر الذي ينوي الدخول في مجموعة تكاملية.
3) إن وجود عنصري النقص والفائض معاً ، يعتبر أمراً ضرورياً لعملية التكامل الاقتصادي، وطالما أن العملية التكاملية التي تنشأ بين مجموعة من البلدان، يسعى فيها كل بلد إلى تحقيق المصلحة الذاتية في نطاق المصلحة الجماعية، فإن الأمر يُحتم وجود عناصر مقابلة لدى الطرف المُقابل، ويُعدُ هذا العنصر بالغ الأهمية، لأن عملية التكامل بين دولتين أو أكثر تتطلب وجود تناظر نوعي وتناسب كمي مقبول بين عناصر الفوائض وعناصر النواقص لدى أطراف التكامل الاقتصادي، وهذا التناظر لا يتحقق إلا عندما يكون النقص الموجود لدى دولة معينة، من نفس طبيعة وجنس الفائض الموجود لدى الدول الأخرى.

حيث تربط هاتين الدولتين علاقات تكاملية، وهكذا يمكن تلاقي حالات النقص بحالات الفائض بعضاً ببعض بواسطة التقابل أو التبادل.

من العناصر المذكورة أعلاه، تبين لنا أن العلاقات التكاملية هي عمليات أخذ وعطاء في الوقت نفسه، ونظراً لكون العملية التكاملية تجري بين دول يسعى كل منها إلى تحيق مصلحتها الذاتية في نطاق المصلحة الجماعية، فيستوجب إذن إيجاد توازنات بين أفعال العطاء والأخذ.

[1] – محمود الحمصي ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية و التنافرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، 1986 ، ص 96 .

فإذا كان هناك تكامل اقتصادي بين دولتين حيث تتمتع الدولة الأولى بفائض في منتج وليكن ف1، وتعاني الدولة الثانية من نقص في نفس المنتج وليكن ن2، وفي الوقت نفسه تعاني الدولة الأولى من نقص في منتج وليكن ن1 بينما تتمتع الثانية بفائض وليكن ف2.

في هذه الحالة، وطالما هناك تكامل اقتصادي بين هاتين الدولتين ستنشأ بينهما علاقات تبادلية، يوضحها الشكل الموالي[1].

الشكل رقم1- 1: أنواع علاقات التكامل

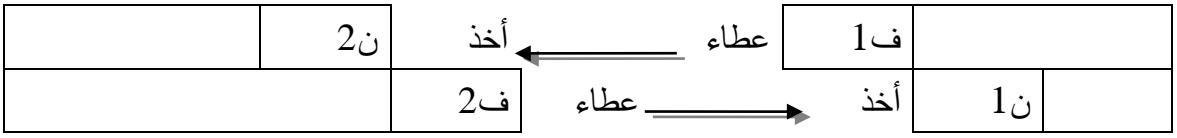

المرجع: محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية و التنافرية، ص 99

بالنظر إلى الشكل أعلاه، تظهر العلاقة الأولى على هيئة سهم يمثل انتقال الفائض ف1 من الدولة الأولى إلى الدولة الثانية، ليحل محل النقص ن2 الموجود فيها، وتظهر العلاقة الثانية بالسهم المعاكس الذي يشير إلى انتقال الفائض ف2 من الدولة الثانية إلى الدولة الأولى ليحل بدوره محل النقص ن1.

وهكذا تنشأ العلاقات التكاملية عن طريق عمليات الأخذ والعطاء بين البلدان المتكاملة، ومن البديهي أن استمرار هذه العلاقة يتطلب التساوي أو التكافؤ بين المنافع لكل طرف، ولهذا فإن كل علاقة تكاملية، تقترن بفعل عطاء وبفعل أخذ، فإذا توقفت إحداهما ينهار هذا التعامل التكاملي بين الدولتين، إلا إذا تم تعويض ذلك عبر بلدان أخرى داخلة في إطار التكامل، وبالتالي تصبح هذه العلاقة تربط بين ثلاث أطراف، وفي هذه الحالة يصبح لدينا ستة علاقات تكاملية كما يوضحه لنا الشكل الموالي:

[1] - محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية و التنافرية، مرجع سابق، ص 97 .

الشكل رقم 1- 2 : تطور العلاقات التكاملية

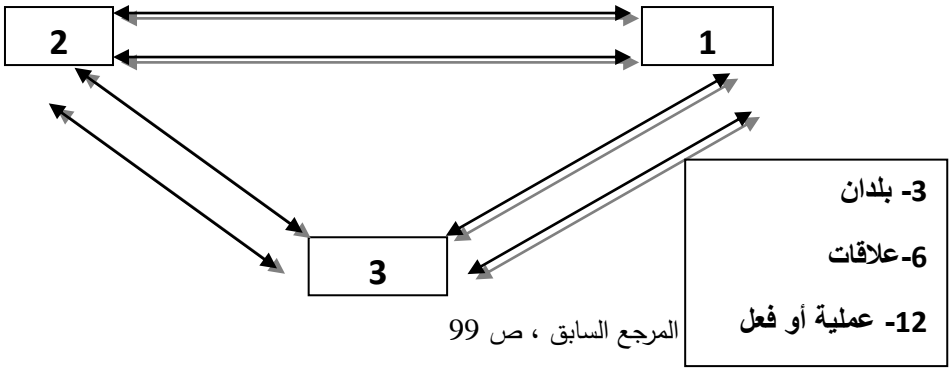

المرجع السابق ، ص 99

كما تجدر الإشارة إلى أن العمليات التي تنتج عن العلاقات التكاملية لا تتم بالضرورة في الوقت نفسه، فمنها ما يكون عاجلاً ومنها ما يكون آجلاً.

وهكذا دواليك حيث كلما ازداد عدد الدول المتكاملة فيما بينها إزداد عدد العلاقات التكاملية وبالتالي عدد العمليات المتولد عنها كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 1- 2: تطور العلاقات التكاملية والعمليات المتولدة عنها

عدد البلدان المتكاملة	عدد العلاقات المتكاملة	عدد العمليات المتقابلة
اثنان	02	04
ثلاثة	06	12
أربعة	12	24
خمسة	20	40
عشرة	90	180
عشرون	380	760

المرجع: محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية و التنافرية، مرجع سابق، ص 99

وفي هذا المجال يرى محمود الحمصي أن الاستطراد في بيان كيفية تزايد العلاقات التكاملية والأفعال المقترنة بها يبين مدى التعقيدات التي يمكن أن تكتنف عملية التكامل الاقتصادي[1].

ومن هنا، تبين أن تزايد عدد البلدان الداخلية في إطار العملية التكاملية يجب أن يجدد وفق ظروف ومعطيات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية.

[1] - المرجع السابق، ص 99.

الفرع الثالث: شروط التكامل الاقتصادي

إن توفر المقومات المذكورة أعلاه، غير كاف وحده لقيام تكامل اقتصادي، بل يتوقف على مجموعة من الشروط من أجل إرساء قواعد التكامل الاقتصادي، هذه الشروط ليست سهلة التحقيق ، لكن لا بد مع ذلك أن تدرك الدول المعنية أهمية مضمونها إدراكاً دقيقاً لكي تتجنب فشل محاولتها، ويمكن حصر هذه الشروط فيما يلي:

1- **تنسيق السياسات القومية الاقتصادية** :يقتضي التنسيق بمسألة التعريفة الجمركية، النقدية والسياسة التجارية تجاه الدولة الواقعة خارج المنطقة، شؤون النقد، وبعض العناصر الضريبية والأوضاع الاجتماعية وسياسات الاستثمار، وتستدعي عملية تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية القومية وجود أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة للعمل، مسايرة الظروف الاقتصادية الوطنية وسياستها الاقتصادية، كما تتخذ الدول إجراءات فيما يخص تأمين مختلف عناصر الإنتاج والإنفاق على سياسة نقدية عامة، وعلى سياسة الاستثمار، تتضمن تنمية متوازنة بين مختلف أطراف المنطقة التي يشملها الاندماج الاقتصادي[1].

2- **توفير الأيدي العاملة المدربة** :إذ يعتبر من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي، ويتيح للدول الأعضاء استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مستمرة ، كما يمكنها في الوقت نفسه تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، وتكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي ومستوى المعيشة في الدول المتكاملة وبالتالي زيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها[2].

3- **تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل**: يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا جود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى، وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة ، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون)* حيث سيطر الإتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء [3].

4- **وضع شبكة إقليمية ملائمة للنقل والمواصلات**: إنه من الضروري توفر شبكة واسعة للنقل والمواصلات بين الدول الواقعة في إطار تكتل إقليمي، فتوفر هذه الشبكة يعتبر

[1] – إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 45

[2] – كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتبة العربية الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1984، ص 38.

[3] - إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 6.

عـاملاً حاسـماً فـي ضـمان تـأثير حقيقـي لإلغـاء الحـواجز التـي تعتـرض التبـادل التجـاري بـين الدول المتكاملة.

5- **ضــرورة التــدرج والآليــة** : تجـب أن يكـون التكامـل تـدريجاً وآليـاً بشـكل يسـمح للاقتصـاديات المختلفـة التـأقلم مـع حجـم السـوق الجديـد وآليـاً، لأن التحـولات الداخليـة للبضـائع والأمـوال تخلـق بعـض المشـاكل بحيـث لا يمكـن تجاوزهـا إلا فـي المراحـل الأخيـرة مـن التكامـل كمـا يجب الاتفاق على صيغة تدريجية وآلية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد[1].

6- **المنــاخ السياســي:** يجـب علـى المؤسسـات التـي تتفـاوض الارتبـاط بالتزامـات سـتؤدي فـي النهايـة الأمـر إلـى خلـق مؤسسـات الانـدماج الإقليمـي، وأن تـدرك بدايـة منـذ البدايـة أن هـذه الالتزامـات تنطـوي علـى وضـع حـدود متفـق عليهـا لحريـة العمـل الـوطني، ومتـى ارتبطـت المصـالح القوميـة الحيويـة للـدول الأعضـاء فـي نسـيج إقليمـي محكـم الصـنع، وجـد كـل بلـد أن بقاءه في التكتل دائماً وفي جميع الحالات [2].

وعمومـاً يمكـن القـول أن التكامـل بـين الـدول الأعضـاء يتطلـب تـوفر الثقـة بيـنهم، واقتنـاع الـرأي العـام والهيئـات الاقتصـادية القوميـة مثـل الحكومـات بـأن هـذا التكتـل سـيحافظ علـى التزامـه بأمانـة، ويحمي اقتصاديات هذه الدول من بعض الانعكاسات والتقلبات لإنجاح التكتل.

[1] – محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، حلب، 1972، ص 33.

[2]– إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص 46 – 47.

* – يضم تجمع الكوميكون الدول التالية: الإتحاد السوفياتي سابقاً، المجر، بلغاريا، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، رومانيا، الفيتنام، وكوبا.

المبحث الثاني:

الأدبيات التطبيقية.

فيما يلي سنعرض الدراسات السابقة للتكامل الاقتصادي.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية.

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية.

من خلال إطلاعنا على مجموعة من الدراسات السابقة، وجدنا أن هناك دراسات كثيرة تناولت موضوع التكامل الاقتصادي، والتكامل الاقتصادي العربي من جوانب مختلفة، والتي نذكر منها:

الدراسة الأولى: عبد الوهاب رميدي " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر في عام 2007.

وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج[1]:

- ✓ – غياب الإرادة السياسية يعوق قيام التكامل الاقتصادي حتى وإن كانت مقوماته الأخرى متوفرة.

لن تستطيع الدول النامية بوضعها الراهن تحقيق متطلبات التنمية ومواجهة تحديات القرن 21 المختلفة إلا بالمزيد من التكامل والتعاون والتنسيق فيما بينها، لذا أصبح التكامل الاقتصادي ضروري لها.

- ✓ – إن معظم تجارب التكامل الاقتصادي التي أقيمت في الدول النامية باءت بالفشل نظراً لغياب آلية التنسيق والتجانس بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بسبب الضعف الاقتصادي وغياب العوامل السياسية.

الدراسة الثانية: بلعور سليمان " التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر عام 2009.

[1]– عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، عام 2007 .

حيث توصل الباحث من خلال الدراسة بأن هذا الطرح النظري لموضوع التكامل الاقتصادي العربي تميز بغزارة الأفكار، كما يبقى هذا التكامل في ظل هذه الأوضاع حتمية وضرورة بالنسبة لكل الدول العربية حتى تحسن من أدائها الاقتصادي على الساحة الدولية[1].

الدراسة الثالثة: عبد المحسن لافي الشمري " مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط عام 2012.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الحالة التكاملية على الحالة التكاملية لدول مجلس التعاون و التجارب الوحدوية التي شهدتها، وأهم العوامل التي دفعتها لإقامة إتحاد[2].

الدراسة الرابعة:عبد الرحمان روابح " حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة ، دراسة تحليلية تقيمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000-2010)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية(اقتصاد دولي)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2013/2012.

حيث توصل الباحث فيها أن التكامل الاقتصادي يعتبر ظاهرة فريدة من نوعها لقيت نجاحاً كبيراً منذ ظهورها في أدبيات التاريخ الاقتصادي، استقطبت هذه الظاهرة العديد من أنظار الدول على اختلاف مستوياتها سواء كانت متقدمة أو نامية، والتي سارعت وتزاحمت من أجل تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية أو قطع تأشيرة الانضمام إلى أهم المجالات الاقتصادية الكبرى، وهذا باعتبارها الملاذ الأنجع لمواجهة أغلب مشاكلها الاقتصادية وتحقيق تنميتها[3].

الدراسة الخامسة: عبد الملك بضياف " قياس التكامل العربي وتحليل آلياته، مجلة العلوم الإسلامية، المجلد الثامن، العدد 15، السنة 2014/1435.

وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى:

- ✓ – عدم القدرة على تنمية الهياكل الإنتاجية في الدول العربية من أجل وضع إستراتيجيات إقليمية لزيادة الطاقات الإنتاجية وتقويتها وتنوعها من جهة وعدم وجود التنسيق المؤدي إلى التخصص الذي يولد ترابطاً إنتاجياً وتبادلياً بين الدول الأعضاء وفي الاتفاقيات الموقعة في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك.

---

[1] - بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، عام 2009 .

[2] –عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عام 2012.

[3] –عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، دراسة تحليلية تقيمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000-2010)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية(اقتصاد دولي)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2013/2012 .

- ✓ – عـد موجـود الإرادة السياسـية القـادرة علـى تجـاوز الصـعوبات والعقبـات التـي تواجـه العملية التكاملية[1].

الدراســة السادســة :منظـر فاضـل سـعد البطـاط " التكامـل الاقتصـادي وأثـره علـى الاقتصـاديات العربية ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 5، العدد21.

توصل فيها الباحث إلى النتائج التالية:

- ✓ – إن التكامـل الاقتصـادي فـي الـدول العربيـة، يُعـدُ أداة رئيسـية فـي دمـج العلاقـات الاقتصادية العربية ببعضها البعض، وذلك من أجل الحفاظ على ثرواتها الطبيعية.
- ✓ – رغـم تـوافر المقومـات البشـرية والماديـة فـي الـدول العربيـة إلا أن ذلـك لـم ينتقـل بشـكل كبير من أجل إشباع دائرة التكامل الاقتصادي[2].

الدراســة الســابعة: خــاطر أسـمهان " دور التكامـل الاقتصـادي فـي تفعيـل الاسـتثمار الأجنبـي المباشر، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي.

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها:

- ✓ – إن التكامـل الاقتصـادي عبـارة عـن العمليـة التـي يـتم بمقتضـاها إزالـة كافـة العقبـات التـي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي.
- ✓ – يعتبـر الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر مـن أهـم المتغيـرات الاقتصـادية الحديثـة، حيـث يُعـد بمثابة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية.
- ✓ – يقـوم التكامـل الاقتصـادي بـين الـدول المتجانسـة اقتصـاديا واجتماعيـاً وسياسـياً وينطـوي علـى إزالـة العقبـات والعراقيـل الجمركيـة، ممـا يفسـح المجـال للمسـتثمرين للاسـتثمار فـي منطقـة التكامل لملائمة المناخ الاستثماري وإزالة العراقيل الجمركية[3].

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.

1- H .F.Hemer, convergence et divergence entre nations au seins d'une intégration économique, colloque A.T.M.Aix en Provence, 29-31/02/2001.

[1]-عبد الملك بضياف، قياس التكامل العربي وتحليل آلياته ، مجلة العلوم الإسلامية، المجلد الثامن، العدد 15، السنة 2014/1435

[2] – منظر فاضل سعد البطاط، التكامل الاقتصادي وأثره على الاقتصاديات العربية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 5، العدد 21.

[3]– خاطر أسمهان " دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي،تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيدر بسكرة، 2013/2012.

استعرضت هذه الدراسة العديد من الدول الصغرى لعملية التكامل، التي تسعى للوصول إلى اقتحام الأسواق الأجنبية، ولا يتأتى هذا إلا عن طريق التكامل، وبالتالي يعتبر التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول الأقل نمواً إستراتيجية لتحسين مستويات نموها الاقتصادي من خلال تشجيع عمليات التصنيع، شريطة أن تكون الأسواق واسعة كي تسمح للمؤسسات من تحقيق اقتصاديات الحجم الضروري للكفاءة في الإنتاج[1].

2-Djamel Eddine GUECHI ;(l'union du maghrebArabe,integration régionale et développent économique).

استعرضت دراسة هذا الكتاب الذي تم نشره عام 2002،الاندماج الأفقي لدول إتحاد المغرب العربي والتنمية الاقتصادية معتمداً على عوامل التكامل في منطقة المغرب العربي والمعوقات والمشاكل التي تعترض وتعثر مسار هذا التكامل في المنطقة ، ومدى أهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية لدول الإتحاد[2].

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

من خلال التطرق إلى الدراسات السابقة في المطلب الأول، والتي تتعلق بموضوع الدراسة المتمثلة في فرعين، الفرع الأول يخص الدراسة السابقة باللغة العربية والثاني الدراسة باللغة الأجنبية، ومن هذا سنحاول في هذا المطلب أن نبين أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

الفرع الأول: من حيث المنهج.

لقد اعتمدت دراستنا على المنهج الوصفي لوصف جميع التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالدراسة،و كذا المنهج التحليلي لدراسة البيانات والإحصاءات المستخدمة ، حيث كانت هذه الدراسة مماثلة مع بعض الدراسات التي تناولت هذا المنهج ، منها دراسة عبد المحسن لافي، وخاطر اسمهان.....الخ.

الفرع الثاني: من حيث الأدوات.

تم الاعتماد في الدراسة الحالية على الإحصائيات وبعض المؤشرات لتدعيم المعلومات التي تم الحصول عليها من مختلف مصادر الدراسة سواء كانت كتباً أو مذكرات، من أجل جمع

[1] -H .F.Hemer , convergence et divergence entre nations au seins d'une intégration économique , colloque A.T.M.Aix en Provence , 29-31/02/2001 .

[2]-Djamel Eddine GUECHI ; (l'union du maghreb Arabe , intégration régionale et développent économique).

البيانات وتحليلها، كما لم تعتمد بعض الدراسات السابقة على هذه المؤشرات ككل، وكذلك من حيث الإحصائيات، فهذا على حسب الفترات الزمنية المدروسة.

الفرع الثالث: من حيث المتغيرات.

تشابهت دراستنا من ناحية المتغيرات مع بعض الدراسات السابقة، واختلفت مع بعضها الآخر التي تم الاعتماد فيها على التكامل الاقتصادي الذي قمنا بدراسته حالياً.

خلاصة

من خلال دراستنا للإطار النظري للتكامل الاقتصادي، يمكن القول أن التكامل الاقتصادي ما هو إلا عملية تعاون بين مجموعة من الدول في الشق الاقتصادي، وذالك لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية، تكون فيه العلاقات بين هذه الدول أقوى مما عليه مع العالم الخارجي.

كما يمكننا القول إن التكامل الاقتصادي بمختلف أشكاله أو صوره احتل مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، بعدما أدركت دول العالم المختلفة أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها، وذالك لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز واستغلال جميع إمكانياتها المادية والبشرية والتقنية المتوافرة لديها، تضمن لها نوعاً من الاستغلال الأمثل لمواردها والاكتفاء الذاتي والتغلب على انعدام المزايا المترتبة عن صغر حجم الاقتصاديات المكونة للتكامل وغيرها.

وعليه فإنه بالرغم من الأهداف التي يرمي إليها التكامل الاقتصادي من تبادل المنافع والمكاسب بين الأطراف المجتمعة، إلا أن الأهداف التي سطرت من وراء إقامة علاقات الشراكة مع الدول النامية هو سعي تلك الدول المتقدمة إلى التوسيع والسيطرة وفرض الوجود على الساحة الاقتصادية الدولية.

الفصل الثاني

مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

مدخل:

إن المطلع على تاريخ الأمة العربية يتبين له بوضوح عمق الروابط التي جمعت هذه الأمة في كيان واحد متماسك، وكلما تحققت هذه الوحدة في زمن معين دفعت بالأمة نحو إنجاز حضاري مثمر وقدرة فعالة على مواجهة التحديات المختلفة

سنحاول من خلال هذا الفصل تحليل مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية مستندين إلى الثلاث مباحث التالية:

المبحث الأول: خطوات تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المطلب الأول: العوامل التي عجلت لقيام المجلس.

المطلب الثاني: التعاون المنظم بين دول الخليج قبل قيام مجلس التعاون.

المطلب الثالث: الخطوات الأولى نحو تأسيس مجلس التعاون.

المبحث الثاني: المراحل والتحديات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: مراحل مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني: الإخفاقات والتحديات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثالث: بعض المؤشرات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثالث: آفاق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: الإطار النظري للوحدة النقدية.

المطلب الثاني: أهداف رؤية دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول

خطوات تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

لكل تكتل اقتصادي بين دول معينة مبررات وأسباب، فقيام تكامل اقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي له مبررات أدت إلى قيام التكتل على مستوى المنطقة، ومن اجل إن نفهم الأسباب التي أدت إلى ظهور فكرة قيام مجلس التعاون، يستوجب معالجة العديد من العوامل التي ارتكزت على تلك الأسباب.

المطلب الأول: العوامل التي عجلت لقيام المجلس.

الفرع الأول:العوامل الداخلية:

يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ الموقع الجغرافي للدول، حيث تتمركز في منطقة واحدة تجمعها حدود مشتركة سهلة الاتصال بين المواطنين والسلع والبضائع.
- ✓ التشابه في الأنظمة الاقتصادية والسياسية، والقيم المشتركة لها
- ✓ التماثل والتجانس الديني والثقافي.
- ✓ تشابه المصالح الاقتصادية والسياسية الأمنية يفرض على دول المجلس التعاون والتنسيق فيما بينها لمواجهة المخاطر الخارجية المحتملة.
- ✓ تاريخ العلاقات بين هذه الدول يشهد بارتباطهما بجملة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية للتعاون في مجالات حيوية عدة.
- ✓ المكانة والأهمية الإستراتيجية لدول المجلس كمصدر عالمي هام للطاقة.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية:

- **الثورة الإسلامية وتطور الأوضاع الداخلية الإيرانية:**

لقد أحدثت الثورة الإيرانية في منتصف عام 1978 تطورا كبيرا بسقوط حكم الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية في فبراير/شباط 1979.

وقد أدت هذه الثورة إلى تعقد الوضع الجيوستراتيجي المجاور لدول الخليج العربي، وصنعت تحولا نوعيا بالغ التأثير في دول المجلس، مثل دافعا لها لتأسيس المجلس بعد انهيار نظام الشاه في إيران، لكن هذا التحول الديناميكي في إيران استبدل بهاجس الخوف من نظام

الشاه إلى الخوف من زحف المؤثرات الشيعية إلى دول الخليج العربية، وطالت تهديداته مباشرة دولا مثل الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية.

- **الحرب العراقية – الإيرانية:**

اندلعت الحرب العراقية – الإيرانية في سبتمبر/ أيلول 1980 واستمرت حتى عام 1988، وقد جاء اندلاع تلك الحرب قبل تأسيس مجلس التعاون الخليجي بنحو ثمانية أشهر ليسرع من اتجاه دول الخليج نحو إنشاء المجلس، وذلك في ضوء ما ترتب على قيام الحرب من إشكاليات أمنية خطيرة للدول الخليجية التي وجدت نفسها أمام خيارات صعبة بين القوتين الرئيستين في المنطقة (العراق وإيران)، وفي ظل إدراك دول المجلس لما يمكن أن تؤدي إليه الحرب بين البلدين من بروز مخاطر كبيرة على كافة دول المنطقة[1].

- **التدخل السوفيتي في أفغانستان:**

لقد أدى التدخل السوفياتي في أفغانستان تهديدا مباشرا لدول الخليج على اعتبار اقترب الاتحاد السوفياتي من منابع النفط بمسافة 800 كلم وهو ما اعتبرته دول الخليج موجه ضدها[2].

المطلب الثاني: التعاون المنظم بين دول الخليج قبل قيام مجلس التعاون.

إن الرغبة في إيجاد شكل من أشكال التعاون بين دول الخليج العربية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية كانت دائما حاضرة لدى أهل الخليج الذين بحثوا منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي عن صيغ ملائمة للتعاون والتوحد.

الفرع الأول: إرهاصات تأسيس مجلس التعاون:

هناك مجموعة من المقومات التي تقف وراء قيام مجلس التعاون الخليجي، نذكر منها:

- ✓ حتمية المواجه الجماعية لمشاكل التنمية الاقتصادية، وهدا راجع لتماثل الاقتصاد وضرورة تنويع مصادر الدخل خارج المحروقات وتجنب ازدواجية المشاريع الصناعية.
- ✓ أهمية التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي للحفاظ على الثروة النفطية واستغلالها بأنجع الطرق الممكنة.

---

[1]– متاح على https://WWW.gcc-sg.org/ar-sa/GeneralSecretariat/Pages/Default.aspx

2 – أميرة حرزلي وآخرون، أثار المتغيرات الإقليمية والدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية ، الطبعة الأولى 2020، ص20.

- ✓ التشارك في القيم والتشابه الديني والثقافي والترابط الاجتماعي على مستوى كافة شعوب دول الخليج العربي.
- ✓ صغر المساحة الجغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي باستثناء المملكة العربية السعودية، والتشابه في المناخ والبيئة الطبيعية.
- ✓ الحاجة الماسة إلى تبني الوسائل الحديثة للتصنيع التي تعتمد على الإنتاج الكبير, مما يستدعي وجود أسواق كبيرة لتصريفها، مما يعني مساهمة مجلس التعاون الخليجي في تهيئة المناخ لنقل التكنولوجيا.

الفرع الثاني: نماذج من المؤسسات المشتركة قبل قيام المجلس:

لقد تم إنشاء العديد من المؤسسات الخليجية المشتركة في مختلف المجالات خاصة خلال عقد السبعينات من القرن العشرين، كما توضح الأمثلة الآتية:

1. شركة طيران الخليج، وهي أقدم مؤسسات التعاون الاقتصادي في الخليج، حيث تأسست في 24 مارس 1950.
2. الحوض الجاف، أنشئ عام 1968 مقره مملكة البحرين.
3. شركة الملاحة العربية المتحدة، أنشئت في 19 يناير 1976 ومقرها دولة الكويت.
4. المركز شبه الإقليمي للتدريب على مصايد الأسماك أنشئ عام 1975.
5. المشروع الإقليمي لمسح وتنمية الثروة السمكية، أنشئ في دولة قطر عام 1975.
6. بنك الخليج الدولي، افتتح في 15 ديسمبر 1976 مقره مملكة البحرين.
7. منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، مقرها دولة قطر وأنشئت عام 1976.
8. اتحاد غرف التجارة والصناعة لدول الخليج العربية، أنشئ عام 1979 ومقره الدمام في المملكة العربية السعودية.
9. شركة الخليج لصناعات البتروكيماويات تأسست عام 1979 مقرها مملكة البحرين.
10. وكالة أنباء الخليج مقرها دولة الكويت أنشئت في ابريل عام 1978.
11. جهاز تلفزيون الخليج أنشئ عام 1977 ومقره الرياض.
12. مكتب التربية العربي لدول الخليج الذي أنشئ عام 1976 ومقره الرياض[1].

[1] – بوشول السعيد ، مرجع سبق ذكره، ص41.

المطلب الثالث: الخطوات الأولى نحو تأسيس مجلس التعاون.

بدأت الجهود المكثفة لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في عمان بالأردن في شهر نوفمبر 1980، حيث أطلع الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت الزعماء الخليجيين على التصور الكويتي للإستراتيجية الخليجية المشتركة للتعاون في جميع المجالات السياسية و الاقتصادية والنفطية والثقافية والعسكرية في إطار تنسيق مشترك تجمعه إستراتيجية شاملة وقد رحبت دول المنطقة بالأفكار الكويتية بشكل عام, وفي فبراير عام 1981 عقد في الرياض مؤتمر ضم وزراء خارجية دول الخليج العربية الست (دولة الإمارات العربية المتحدة – دولة البحرين – المملكة العربية السعودية – سلطة عمان – دولة قطر – دولة الكويت) حيث تمت مناقشة خطة العمل المقدمة من دولة الكويت.

وأسفر عن اجتماع الرياض عن الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون بين هذه الدول وفضلت دول الخليج أن يقوم المجلس على شكل التعاون بين الدول الأعضاء وليس في شكل وحدة أو اتحاد.

وفي 9 آذار 1981 عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الست اجتماعات في مسقط بسلطنة عمان وتمت فيها الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس، كما تم التوقيع بالأحرف الأولى على النظام الأساسي للمجلس، وفي الفترة من 25-26 مايو 1981 عقد في ابوظبي مؤتمر القمة الأول لدول الخليج العربية الست, ويعتبر هذا الاجتماع المؤتمر التأسيسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتم في هذا الاجتماع التصديق النهائي على النظام الأساسي لمجلس التعاون[1].

[1] - وضحه ذيبان غنام المطيري، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج(2011-2003)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، العام الدراسي 2011/2010 ، ص22.

المبحث الثاني:

مراحل وتحديات مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

لقد مرت تجربة التكامل لدول الخليج العربي عبر ثلاث مراحل ابتداء من منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، و أخيراً السوق المشتركة، وفيما يلي سنحاول تحليل كل مرحلة

المطلب الأول: مراحل مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

الفرع الأول: منطقة التجارة الحرة.

تعد الزيادة في التبادل التجاري من أهم الدوافع لإقامة أي تكتل اقتصادي في العالم، لما له من اثر ايجابي على الرفع من درجة التخصص في اقتصاديات دول الأعضاء، وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجية واتساع نطاق السوق، وهدا ما يفسر شروع دول مجلس التعاون الخليجي في مايو 1981 باتخاذ كل الإجراءات والترتيبات القانونية و الإدارية اللازمة من اجل إقامة منطقة التجارة الحرة بينها، وقد تضمنت الاتفاقية الاقتصادية الوحدة الموقعة في 1981 الأحكام الأساسية لمنطقة التجارة الحرة الخليجية، ولم تدخل هذه الأخيرة حيز التنفيذ إلا في مارس 1983 واستمرت نحو عشرين عاما إلى نهاية سنة2002، حيث تم تطويرها إلى اتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي،وخلال فترة منطقة التجارة الحرة (2002-1983م) ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6مليار دولار في عام 1983الى حوالي 20مليار دولار في عام2002م، والجدول التالي يبين إجمالي التجارة البينية لدول المجلس من 1982-2003م[1].

جدول:2-1 إجمالي التجارة البينية بين دول المجلس (صادرات-واردات) خلال الفترة 1983-2002)

السنة	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
القيمة	7816.0	6187.4	5925.8	6470.1	5245.2	6041.8	5495.6	6626.4
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
القيمة	7538.3	8664.2	9035.9	10102.3	9380.1	10712.2	12262.9	13269.1
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003		
القيمة	12215.5	13513.9	13477.6	12746.3	15137.1	19885.3		

http://www.gcc-sg.org **الوحدة** : مليون دولار

[1]- غربي ناصر صلاح الدين، دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم (نقد مالية وبنوك)، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،السنة الجامعية 2015/2014، ص92.

شكل:2-1 إجمالي التجارة البينية بين دول المجلس (صادرات-واردات) خلال الفترة 1983-2002)

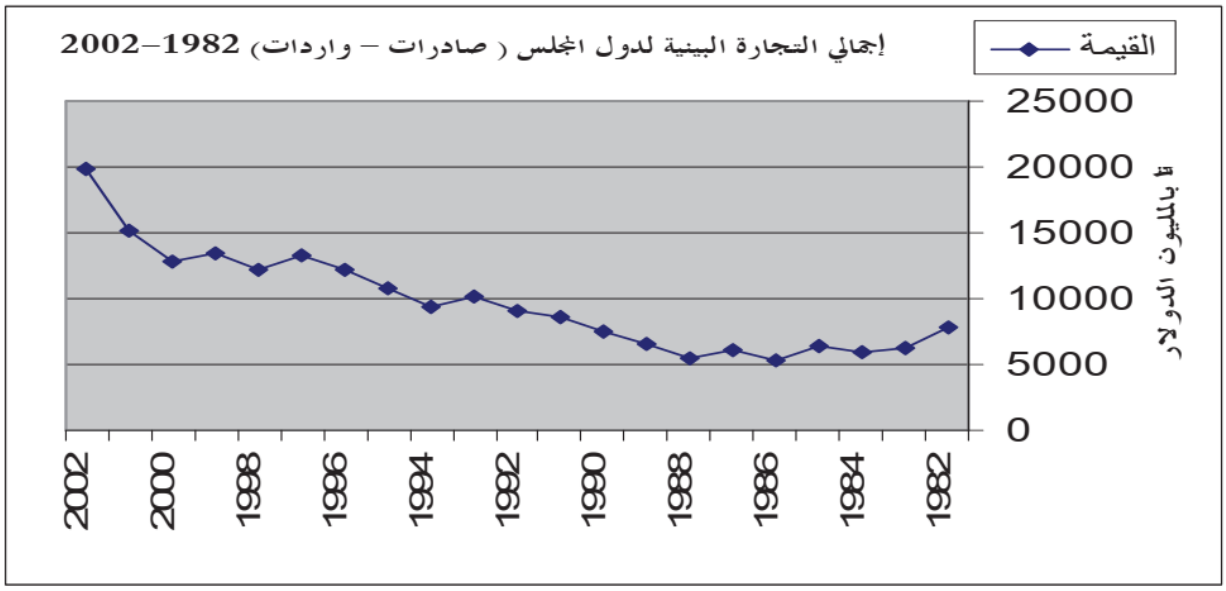

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءاً على معلومات الجدول

الفرع الثاني: مرحلة الإتحاد الجمركي.

قرر المجلس الأعلى لدول مجلس الخليج في دورته الثانية والعشرين في مسقط 2001البدء بالإتحاد الجمركي اعتبارا من يناير 2003،وذلك من اجل تحقيق ما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، كما تم التأكيد مرة أخرى على قيام الاتحاد الجمركي في نفس التاريخ في دورة الدوحة للمجلس الأعلى 2002، ويعد الاتحاد الجمركي خطوة متقدمة عن منطقة التجارة الحرة وإجراء تمهيدي لقيام السوق الخليجية المشتركة, حيث يتم فيه إلغاء الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتحاد بالإضافة إلى التزام بتعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول الغير أعضاء في الاتحاد الجمركي , ويترتب على قيام هذا الأخير نوعين من الآثار :

الأثر الأول التنشيطي للتجارة، أي زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء نتيجة تحرير العوائق بينها، والأثر الثاني هو تنويع التجارة، أي قيام الدول الأعضاء بإحلال منتجات بعض الأعضاء الآخرين الأقل تكلفة محل الواردات الأكثر تكلفة من بلدان خارج الإتحاد.

يقوم الاتحاد الجمركي على مبادئ وأسس نذكر منها:

- ✓ فرض تعريفة جمركية موحدة على العالم الخارجي.
- ✓ فرض رسوم جمركية تقدر ب مئة بالمائة على التبغ ومشتقاته.

- ✓ توحيد النظم والإجراءات الجمركية و المالية و الإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير.
- ✓ تقديم إعفاء من الرسوم الجمركية على المنتجات التي تعد مواد أولية للصناعات بدول مجلس التعاون[1].

أولاً:خصائص مرحلة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي.

1. نقطة الدخول الواحدة لدول المجلس:

تعتبر نقطة الدخول الواحدة من أهم الأسس لتكوين الاتحاد الجمركي لأي تجمع اقتصادي, ومن أهم متطلبات العمل بنقطة الدخول الواحدة لدول المجلس ما يلي:

- ✓ يعتبر أي منفذ جمركي بري أو بحري أو جوي لدول المجلس له ارتباط بالعالم الخارجي نقطة دخول للبضائع الأجنبية لأي دولة عضو.
- ✓ يقوم أول منفذ جمركي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي بإجراء المعاينة و التفتيش على البضائع الواردة لأي من الدول الأعضاء و التأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات، واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها.
- ✓ توحيد القيود المفروضة على البضائع المسموح بدخولها بعد توفر شروط معينة في كافة دول المجلس.
- ✓ وضع ضوابط موحدة لاستيراد وتنقل المستوردات الحكومية والإعفاءات الخاصة التي تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية.
- ✓ البضائع الأجنبية التي تستورد داخل دول المجلس من المناطق الحرة، تستوفى عليها الرسوم الجمركية عند خروجها من هذه المناطق وتعامل في تنقلها لدول المجلس الأخرى معاملة البضائع الأخرى.

2. توحيد التعريفة الجمركية للاتحاد الجمركي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي:

- ✓ تحدد التعريفة الجمركية الموحدة للاتحاد الجمركي لدول المجلس بواقع خمسة في المائة على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي، ويعمل بها اعتبارا من الأول من يناير 2003.
- ✓ تعفى من الضرائب "الرسوم" الجمركية 417 سلعة (بند فرعي) بالإضافة إلى الإعفاءات الواردة في نظام الجمارك الموحد لدول المجلس.

[1]– غربي ناصر صلاح الدين، مرجع سبق ذكره ص97.

✓ يتم العمل بالضرائب "الرسوم"الجمركية(المئوية و النوعية) على التبغ ومشتقاته في الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بواقع مئة بالمائة ويؤخذ بالحد الأعلى للرسوم التوعية أو الوزن في التعريفة الجمركية الموحدة لدول المجلس, وتعتبر الإيرادات الجمركية التي تحصل على التبغ ومشتقاته كإيرادات أي سلعة أخرى تحصل رسومها الجمركية ضمن الإيرادات الجمركية المشتركة للدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي.

3. النظام "القانون" الموحد للجمارك لدول مجلس التعاون:

تطبق الدول الأعضاء النظام "القانون" الموحد للجمارك لدول مجلس التعاون ولائحته التنفيذية الإيضاحية في جميع إدارات الجمارك فيها[1].

ثانيا: واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون في ظل مرحلة الإتحاد الجمركي.

لقد حقق التبادل التجاري فيما بين دول مجلس التعاون خطوات متقدمة،وقد ساهمت جهود التعاون والتنسيق، والتي أثمرت عن قيم الاتحاد الجمركي-كما اشرنا-بين هذه الدول خلال فترة زمنية قصيرة قياساً بكثير من مجالات التكامل الاقتصادي سواءً من مستوى المنطقة أو العالم، وقد انعكست هذه المساهمة في تطور التجارة البينية لدول المجلس خلال مختلف السنوات، وذلك ما تعكسه البيانات المتوفرة في هذا الجانب والتي يتناولها الجدول رقم2-2 الذي يشير إلى حجم التبادل التجاري البيني (الصادرات والواردات) خلال الفترة 2012- 2017م الموضح كالتالي:

جدول :2-2 حجم التبادل التجاري البيني الصادرات + الواردات (مليون دولار إمريكي)

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2012	37,785.4	18,368.0	36,039.7	8,246.4	12,685.5	6,746.8	119,871.9
2013	45,943.0	19,971.1	38,323.1	13,711.6	11,869.4	7,847.7	137,665.9
2014	45,490.9	18,421.0	38,721.6	9,970.5	12,757.8	8,304.9	133,666.7
2015	49,217.0	14,466.1	34,059.5	10,274.3	10,981.5	8,056.2	127,054.6
2016	46,170.8	11,371.8	32,424.2	8,270.3	10,416.2	8,484.3	117,137.6
2017	46,459.1	13,042.6	37,089.0	10,557.6	7,515.7	8,896.8	123,560.9

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية – الأمانة العامة " المركز الإحصائي ، العدد 10 ، أغسطس 2020

تشير البيانات الإحصائية حول حركة التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي (المقاسة بقيمة إجمالي الصادرات والواردات البينية) إلى أن الإجراءات الحكومية قد ساهمت في تعزيز

[1]– متاح على //:https :WWW.gcc-sg.

وتشجيع التبادل التجاري البيني في دول مجلس التعاون وارتفاع حجمه بشكل واضح، فارتفعت قيمة إجمالي التبادل التجاري البيني في عام 2017 م بما نسبته 5.5 **%** لتصل إلى 123.6مليار دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 117.1 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016م.

وسجلت سلطنة عمان أعلى معدل نمو سنوي لإجمالي حجم التبادل التجاري البيني وبنسبة 27.7**%**خلال عام 2017م، في حين جاءت مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية والثالثة بنسبة نمو سنوي بلغت 14.7 **%** و 14.4 **%** على التوالي. ومن ثم دولة الكويت بنسبة نمو بلغت 4.9**%** ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة نمو بلغت 0.6 **%** ، وبالمقابل تراجع حجم التجارة البينية في دولة قطر بنسبة بلغت 27.8 **%** في عام 2017م مقارنة بعام 2016م[1]

شكل :2-2 إجمالي حجم التبادل التجاري البيني الصادرات + الواردات (مليون دولار أمريكي)

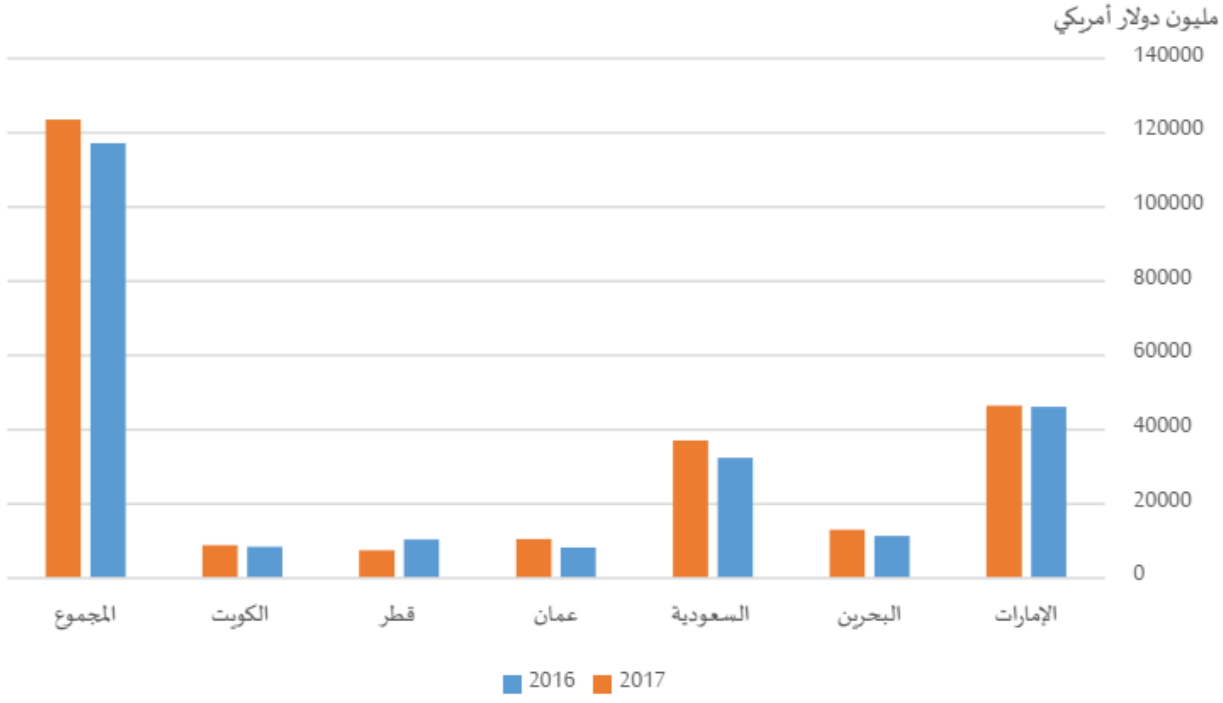

المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، مرجع سابق .

الفرع الثالث: السوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية.

[1]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المركز الإحصائي، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام 2017م، العدد10، أغسطس 2020، ص49 -50.

في إطار تعزيز المواطنة الاقتصادية وتمكين أبناء دول المجلس من ممارسة النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء، أقر المجلس الأعلى لدول التعاون الخليجي برنامجاً زمنياً محدداً وآلية لمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة بحيث يتم استكمال جميع المتطلبات قبل نهاية عام 2007م،وبعد أن قطعت دول المجلس شوطاً كبيراً في تحقيق تلك المتطلبات جاء الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة في نهاية العام2007 م وتحديداً في قمة الدوحة ليبدأ العمل بموجبها اعتبارا من الأول من يناير 2008م كخطوة تاريخية في مسيرة العمل المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي[1].

أولاً: المواطنة الاقتصادية.

وكما أشرنا سابقا فإن المواطنة الخليجية، تعنى ضمان تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول مجلس التعاون في كافة المجالات الاقتصادية، وهذا بالنسبة للمواطنين الطبيعيين والاعتباريين وبدون أي تميز، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية لسنة 2001 بشكل صريح، وحددت هذه المادة العشرة مجالات الاقتصادية أوردتها على سبيل المثال لا الحصر يتعين فيها تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس، وتشمل هذه المجالات العشرة ما يلي:

- ✓ الإقامة والتنقل.
- ✓ العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
- ✓ التأمين الاجتماعي والتقاعد.
- ✓ ممارسة الحرف والمهن.
- ✓ مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
- ✓ تملك العقار.
- ✓ تنقل رؤوس الأموال.
- ✓ المعاملة الضريبية
- ✓ شراء الأسهم و تداولها، وتأسيس الشركات.
- ✓ التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

ويعود مفهوم المواطنة إلى الاتفاقية الاقتصادية لسنة 1981، حيث حصرت المادة الثامنة منها أربعة مجالات يتم فيها تحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية والمتمثلة في: حرية الانتقال والعمل

[1] – يحيى سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الإتحاد الأوروبي)،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية(تخصص اقتصاد دولي)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الدراسية، 2013/2012، ص91.

والإقامة، وحرية التملك والإرث والوصاية، حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، حرية انتقال رؤوس الأموال.

إلا انه اتضح لدى التطبيق الفعلي أن بعض هذه الضوابط صعبة التطبيق ولا تشجع مواطني دول المجلس على الاستفادة من الامتيازات الممنوحة في إطار المواطنة الاقتصادية، واستمر الوضع حتى سنة 2001 أين وسعت الاتفاقية من مجالات المساواة في إطار المواطنة وسهلت سبل تحقيق ذلك[1].

ثانياً:آلية تحقيق السوق المشتركة.

أقر المجلس الأعلى في الدورة الرابعة والعشرين (ديسمبر 2003) آلية متابعة سير العمل في السوق المشتركة على النحو التالي:

1- تقوم اللجان الوزارية المختصة باقتراح الآليات اللازمة لاستكمال تطبيق السوق الخليجية المشتركة وفق البرنامج الزمني المحدد في قرار المجلس الأعلى في الدورة الثالثة والعشرين.

2- تكلف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة، في ضوء قرارات المجلس الأعلى، والاتفاقية الاقتصادية، وتقييم المرحلة التي وصل إليها التطبيق في كل جانب من جوانبها، ودراسة ما يواجه التطبيق من عقبات واقتراح الآليات اللازمة لتذليلها.

في حين لم تتضمن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام1981 أي ذكر مباشر للمواطنة الاقتصادية أو السوق المشتركة، فإن الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 تنص مباشرة على أن الهدف من تحقيق المساواة في المعاملة في المجالات العشرة الواردة فيها هو تحقيق السوق الخليجية المشتركة، كما تشير إلى تحقيق المواطنة الاقتصادية كهدف من أهدافها.

وقد تضمنت مقدمة الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 إشارة إلى أن الاتفاقية تمثل استجابة لتطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطنة الخليجية، بما في ذلك المساواة في المعاملة وفي التنقل والإقامة، والعمل، والاستثمار، والتعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية، موضحة بأن ذلك هو أحد أهداف هذه الاتفاقية[2].

ثالثاً: الخطوات المستقبلية لاستكمال تحقيق المواطنة الاقتصادية.

أقر المجلس الأعلى نهاية عام 2007 كحد أقصى لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة، التي هي العنصر الأساسي للمواطنة الاقتصادية، ومن خلال استعراض التقرير السابق

---

[1] - غربي ناصر صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص104-105.

[2]- بوشول السعيد ، مرجع سابق ، ص 62 .

عن خطوات التطبيق، ومن خلال متابعة الأمانة العامة لقرارات المجلس الأعلى، فإن تحقيق المواطنة الاقتصادية يتوقف على العوامل الثلاثة التالية:

1- استكمالا لمنظومة قرارات المجلس الأعلى الخاصة بالسوق الخليجية المشتركة قبل نهاية عام 2007، وذلك بإصدار قرارات تنص على تحقيق المساواة التامة في المعاملة في المجالات التي لم تصدر بها قرارات من المجلس الأعلى، أو صدرت بها قرارات احتوت على بعض الضوابط أو القيود أو الاستثناءات التي تحد من تحقيق المساواة التامة.

2- استكمال إصدار التشريعات الوطنية في كل دولة من دول المجلس لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى، وتقوم الأمانة العامة بمتابعة دورية لذلك وترفع بها تقارير للمجلس الوزاري والمجلس الأعلى، حيث يولي أصحاب الجلالة والسمو و قادة دول المجلس اهتماما خاصاً لهذا الموضوع.

3-استكمال الأدوات التي تمكن المواطن الخليجي من الاستفادة من قرارات المجلس الأعلى ويمكن أن تشمل هذه الأدوات ما يلي:

أ- قياس درجة استفادة مواطني دول المجلس من قرارات المجلس الأعلى التي صدرت بشأن المواطنة الاقتصادية.

ب- توعية المواطنين بالامتيازات التي توفرها لهم المواطنة الخليجية المشتركة.

ج- استكمال إنشاء آلية تسوية الخلافات المنصوص عليها في الاتفاقية الاقتصادية، بما سيوفر للمواطنين ورجال الأعمال مرجعية ميسرة للفصل في الاختلافات في تفسير مقومات المواطنة الاقتصادية[1].

المطلب الثاني:الإخفاقات والتحديات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

هناك العديد من الإخفاقات إلى جانب جملة من التحديات التي تعرض التجربة التكاملية لدول مجلس التعاون الخليجي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: الإخفاقات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

أولاً: جانب التجارة البينية:

على الرغم من حدوث بعض التطورات خلال فترة الثمانينات، وبعد إنشاء مجلس التعاون من أجل دفع حجم التجارة البينية، إلا أنها في نهاية العقد لم يظهر هناك أي تغيير في نسب التجارة الإقليمية، وبقيت هذه النسب عند6%من التجارة الخارجية للإقليم تقريباً، وهي نفس النسب أو أكثر قليلاً مما كان عليه الحال في بداية العقد.

ثانياً: جانب تنفيذ مراحل التكامل الاقتصادي:

[1]- بوشول السعيد، مرجع سابق ذكره ، ص63 - 62.

يلاحظ وجود فجوة زمنية كبيرة بين التصديق على عدد من القرارات الإستراتيجية لمسيرة مجلس التعاون و دخول تلك القرارات حيز التنفيذ، وهو الأمر الذي يعكس إما التباطؤ في تنفيذ تلك القرارات أو عدم دراسة تلك القرارات بصورة كافية، ومن ثم تعثر تنفيذها، وفي هذا الإطار نشير إلى ما يلي:

-أوصى مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر 1991 بتطوير الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (الموقعة في نوفمبر 1981) إلا أن الأمر استغرق نحو 10 سنوات حتى تم اعتماد الاتفاقية الجديدة في ديسمبر 2001 .

-أشارت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة في عام 1981 إلى إنشاء الإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون في غضون خمس سنوات من دخول الاتفاقية المذكورة حيز التنفيذ وهو الأمر الذي لم يتحقق إلا في يناير 2003.

ثالثاً:جانب الإتحاد الجمركي:

عكس التطبيق العملي للاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون عدد من عوائق التطبيق مثل:

- إصرار بعض الدول على استمرار المطالبة بشهادة المنشأ عند انتقال السلع الوطنية بين الدول الأعضاء وذلك على الرغم من قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الثالثة والعشرين بإلغاء العمل بشهادة المنشأ والاكتفاء بالفواتير المحلية الخاصة بها والبيان الإحصائي المرفق.

- عدم اكتفاء بعض الدول بالرسوم الجمركية المستوفاة على السلع الأجنبية عند نقطة الدخول الواحدة والمطالبة برسوم أخرى عند دخول تلك السلع لأراضيها. كما يعاني النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي من إخفاقات أخرى في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية والتكنولوجية، حيث نجد منها ما يلي:

- اختلال البنية الإنتاجية نتيجة ضعف أداء النمو الاقتصادي وانخفاض الإنتاجية الزراعية والصناعية.
- اختلال الأمن الغذائي والمائي.
- الاعتماد على الأسواق الخارجية لسد الحاجات الاستهلاكية والاستثمارية[1].

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي العديد من المعوقات للمضي قدما نحو استمرار التكامل الاقتصادي فيما بينها، وبلوغ معظم الأهداف المتوقعة منه، نذكر منها:

أولا: الاعتماد المفرط على قطاع النفط.

[1]- يحيى سعاد- مرجع سبق ذكره ص155.

إن عدم تنوع مصادر الدخل في معظم دول المجلس الخليجي واعتماد جل ميزانيتها على الموارد النفطية يعزز الأنا والذاتية في التعامل، وهذا ما سيكون له أثر سلبي على التعاون بينها، في إطار التنافس على أسواق النفط، خاصة في ظل تدني أسعاره وهو ما يشكل تحديا حقيقا لها لذا على المجلس التنويع في اقتصادياتها وتخفيف الأثر السلبي لقطاع النفط على مجمل الأوضاع الاقتصادية.

ثانياً: الخلل السكاني وسيادة العمالة الوافدة.

على الرغم من الدور الكبير الذي تقوم به العمالة الوافدة في عملية البناء والتنمية الاقتصادية وسد النقص في العمالة الوطنية إلا أن لها أثار سلبية فإغراق دول المجلس من هذه العمالة تحد من تشغيل وتطوير قدرات المواطنين، بالإضافة إلى زيادة الضغط على السلع والخدمات، حيث تحصل العمالة الوافدة على خدمات التعليم والصحة دون مقابل،بالإضافة إلى زيادة التحويلات المالية للعمالة الوافدة إلى بلدانها والتي تشكل فقدانا لموارد المجلس وتسربا لمخزون كبير من العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات لذا يتعين التركيز أكثر والسيطرة على التوظيف ,ورفع مستوى التعليم وزيادة القدرة التنافسية للمواطنين, والعمل على تخفيض العمالة الأجنبية وتعويضها بالعمالة المحلية الفعالة.

ثالثاً: الانفتاح الاقتصادي الشبه الكامل على العالم الخارجي.

إن ارتفاع نسبة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي وان كانت تدل على الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتأثيرها الايجابي على نمو الإنتاج و ونمو اقتصادياتها بصورة أسرع، إلا أن الاعتماد المفرط على قطاع النفط في صادراتها واستيراد جل حاجياتها وكذا توظيف الفوائض المالية النفطية خارج مصارفها، والاستعانة باليد العاملة الأجنبية في تطوير وتنمية اقتصادها يجعل هذا الأخير عرضة لتقلبات التي تحدث في العالم الاقتصادية منها والسياسية لذلك فان على دول المجلس حماية اقتصادها أكثر.

رابعاً: إتساع الفجوة الغذائية.

إن الارتفاع المتزايد لسكان دول المجلس والذي بلغ تعداد عام 2014حوالي 50مليون ومن المتوقع أن يصل إلى 58 مليون عام 2030 هذا من جهة وارتفاع أسعار المواد الغذائية من جهة أخرى تجعل من مشكل تأمين الغذاء تحدياً حقيقاً، يستلزم عليها النهوض بالقطاع الزراعي والفلاحي.

خامساً: التشابه في اقتصاديات هذه الدول.

مما يجعل الفائدة من المشاريع المشتركة دون جدوى اقتصادية من حيث حسابات الكلفة والمنفعة، ومعظم المشاريع المشتركة تركز على الجوانب الاستهلاكية لذا فان العوائد التنافسية

غير واردة، من المفترض عليها عدم الاعتماد على المشاريع ذات جوانب متشابهة من اجل تطوير اقتصادياتها[1].

المطلب الثالث: بعض المؤشرات لدول مجلس التعاون الخليجي.

الفرع الأول: المؤشرات السكانية والاجتماعية

أولاً: أهم المؤشرات السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي.

جدول 2-3 :أهم المؤشرات السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي

Indicator	*2019	2018	2017	2016	2015	المؤشر
Number of Population (Million)	57.0	56.1	54.9	53.4	51.3	عدد السكان (مليون نسمة)
Area (Million Km²)	2.4	2.4	2.4	2.4	2.4	المساحة (مليون كيلومتر مربع)
Population Density (Person/Km²)	23.6	23.3	22.7	22.2	21.3	الكثافة السكانية (شخص/كيلومتر مربع)

* UAE data is for the year 2018 * بيان الامارات يمثل عام 2018م

المصدر: لمحة إحصائية لدول المجلس لسنة 2019

بلغ إجمالي عدد السكان في مجلس التعاون نحو 57.0 مليون نسمة في عام 2019م مقارنة ب56.1 مليون نسمة في عام 2018م بزيادة حوالي885 ألف نسمة عن العام السابق، أي بنسبة نمو 1.6% لنفس سنوات المقارنة، كما بلغ معدل النمو السنوي للسكان للفترة من2015-2019م حوالي2.7%[2].

ثالثاً: أهم مؤشرات التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي.

جدول :2-4 أهم مؤشرات التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي .

[1]- عبدون كريمة و كيال وهيبة ، تقييم تجربة التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الإقليمية (دراسة حالة الاتحاد المغاربي ومجلس تعاون الخليج) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة احمد دراية أدرار، 2017/2016 ، ص58-59.

[2]- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المركز الإحصائي ،لمحة إحصائية لسنة 2019، العدد7، نوفمبر 2020، ص25.

No.						عدد
Indicator	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	2015/2014	المؤشر
Students						**الطلاب**
Early Childhood*	851,393	824,322	833,806	800,147	681,311	مرحلة الطفولة المبكرة*
School Education	9,310,429	8,760,759	8,973,083	9,429,870	9,194,719	التعليم المدرسي
Adult Education	**181,247	197,409	209,992	229,589	138,598	تعليم كبار
Higher Education	***2,206,446	1,974,818	2,229,499	2,197,429	1,988,949	التعليم العالي
* Includes Nurseries and Kindergartens ** UAE Data is for the year 2017/2018 ** UAE & Kuwait Data is for the year 2017/2018						* تشمل الحضانات ورياض الأطفال ** بيان الإمارات يمثل عام 2018/2017م *** بيان الإمارات والكويت يمثل عام 2018/2017م
Teachers						**المدرسون**
Early Childhood*	50,647	52,663	58,069	47,102	44,134	مرحلة الطفولة المبكرة*
School Education*	727,904	753,209	714,953	787,207	719,690	التعليم المدرسي*
Higher Education	...	...	115,250	112,004	105,809	التعليم العالي
* UAE data for the year 2014/2015 - 2016/2017 not Include Private Sector						*بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2015/2014م - 2017/2016م لا تشمل القطاع الخاص
Educational Institutions						**المؤسسات التعليمية**
Kindergartens*	*5,806	5,514	5,332	4,954	4,373	مرحلة الطفولة المبكرة
School Education	32,310	35,250	31,801	31,679	31,515	التعليم المدرسي
Adult Education	...	1,987	2,184	2,191	2,322	تعليم كبار
Higher Education	...	...	...	271	247	التعليم العالي
* Kuwait Data is for the year 2017/2018						* بيان الكويت يمثل عام 2018/2017م

المصدر: نفس المرجع السابق

بلغ عدد طلاب مرحلة الطفولة المبكرة في مجلس التعاون 851.4 ألف طالب في العام الدراسي 2018و2019م، مقارنة ب824.3 ألف طالب في العام الدراسي 2017و2018م، وبمعدل ارتفاع بلغ 3.3%حيث كان معدل النمو مرتفعاً في السنوات السابقة وبلغت أعلاه 17.4% بين العالمين الدراسيين 2014و2015م،2015و2016م.

كما بلغ عدد طلاب مرحلة التعليم المدرسي في مجلس التعاون 9.3 مليون طالب في العام الدراسي 2018و2019م، منهم79.4% في القطاع الحكومي و20.6% في القطاع الخاص.

أما بلغ عدد معلمي مرحلة التعليم المدرسي حوالي727.9 ألف معلم في العام الدراسي 2018و2019م، مقارنة ب753.2 ألف في العام الدراسي 2017و2018م، وبنسبة انخفاض بلغت3.4%.

فيما بلغ عدد المدارس في مرحلة التعليم المدرسي حوالي32.3 ألف مدرسة في العام 2018و2019م، مقارنة ب35.3 ألف مدرسة في العام الدراسي 2017و2018م، وبنسبة انخفاض بلغت8.3%[1].

رابعاً:أهم المؤشرات الصحية لدول مجلس التعاون الخليجي.

[1]- نفس المرجع السابق ،ص 32- 33.

جدول: 2-5 أهم المؤشرات الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي

No.						عدد
Indicator	2018	2017	2016	2015	2014	المؤشر
Health Facilities						**المرافق الصحية**
Hospitals	802	788	749	729	706	المستشفيات
Health Polyclinics and Centers	2,964	2,932	2,865	2,811	2,800	المراكز والمجمعات الصحية الحكومية
Hospital Beds	111,641	107,233	103,498	101,692	98,258	أسرة المستشفيات
Health Manpower by Categories						**القوى العاملة الصحية حسب الفئات**
Physicians	147,958	135,656	127,251	121,971	113,456	الأطباء البشريون
Dentists	30,763	27,789	25,666	24,606	22,258	أطباء الأسنان
Nursing Staff	329,335	314,199	303,995	286,964	263,630	هيئة التمريض

المصدر: نفس المرجع السابق

بلغ عدد المستشفيات في مجلس التعاون802 مستشفى في عام 2018م مقارنة ب788مستشفى في عام 2017م، وبنسبة نمو بلغت 1.6%.

وارتفاع عدد أسرة المستشفيات ليصل إلى 111.6 ألف سرير في عام 2018م مقارنة ب107.2 ألف سرير في عام2018م وبمعدل نمو بلغت نسبته 4.1%[1].

الفرع الثاني:مؤشرات الطاقة والمياه.

أولاً: أهم مؤشرات الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي.

جدول :2-6 أهم مؤشرات الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي

Indicator	2018	2017	2016	2015	2014	المؤشر
Crude Oil Production Daily Average (Thousand Barrel)	17,832.0	17,398.7	18,360.3	17,878.9	17,228.3	إنتاج النفط الخام المتوسط اليومي (ألف برميل)
Production of Marketed Natural Gas (Million Cubic Meter)	399,948.7	393,229.7	399,344.9	394,263.0	381,501.7	إنتاج الغاز الطبيعي المسوق (مليون متر مكعب)
Electricity Production (Gigawatt Hours)	671,919.1	661,627.9	638,079.6	624,746.3	576,768.1	إنتاج الكهرباء (جيجا واط . ساعة)
Electricity Consumption (Gigawatt Hours)	588,291.4	581,905.8	563,926.1	556,343.4	524,523.9	استهلاك الكهرباء (جيجا واط . ساعة)

[1]- نفس المرجع السابق ، ص35.

المصدر: نفس المرجع السابق

بلـغ إجمـالي إنتـاج الـنفط الخـام فـي عـام2018م مـا يقـارب 17.8 مليـون برميـل فـي اليوم مقارنةب17.4مليون برميل في اليوم في عام 2017م وبنسبة نمو بلغت 2.5%.

مـع ارتفـاع إجمـالي إنتـاج الغـاز الطبيعـي المسـوق ليصـل إلـى 399.9 مليـار متـر مكعـب فـي عـام 2018م، مقارنـة ب393.52 مليـار متـر مكعـب فـي عـام 2017م وبنسـبة نمـو بلغـت 1.7%، فـي مـا بلـغ أعلـى ارتفـاع فـي الإنتـاج ففـي الفتـرة بـين العـامين 2014م و2015م، وبنسبة نمو بلغت 3.3%[1]

ثانياً:أهم مؤشرات المياه في دول مجلس التعاون الخليجي.

جدول: 2-7 أهم مؤشرات المياه في دول مجلس التعاون الخليجي.

Indicators	*2018	2017	2016	2015	2014	المؤشر
Million Cubic Meter						مليون متر مكعب
Precipitation	**316,621.8	172,733.9	228,616.0	173,532.0	160,387.0	كمية هطول الأمطار
Surface Water Abstracted***	191.0	173.0	277.0	225.4	225.4	كمية المياه السطحية المستخرجة***
Ground Water Abstracted****	28,344.4	25,915.4	26,971.3	28,887.6	26,009.4	كمية المياه الجوفية المستخرجة****
Desalinated Water Production	6,500.0	6,324.2	6,063.2	5,767.7	5,459.6	إنتاج مياه التحلية
Reused Water	1,110.4	1,010.8	907.3	884.5	879.9	المياه المعاد استعمالها
Total Fresh Water Available for Use	36,145.8	33,423.3	34,218.7	35,765.1	32,574.3	إجمالي المياه العذبة المتاحة للاستخدام

* Bahrain Data is for the year 2017 Except Precipitation
** Kuwait Data is for the year 2017
*** Data is only for KSA & Oman
****Preliminary data

* بيانات البحرين تمثل عام 2017م باستثناء كمية هطول الأمطار
** بيان الكويت يمثل عام 2017م
*** البيانات تشمل فقط السعودية وعمان
****بيانات أولية

المصدر: نفس المرجع السابق

[1]- نفس المرجع السابق ، ص38.

ارتفعت كمية هطول الأمطار من172.7 مليار مكعب في عام2017 م إلى316.6 مليار متر مكعب في عام 2018م وبنسبة بلغت 83.3%،وتعتبر هذه الزيادة في كمية هطول الأمطار هي الأعلى مقارنة ببقية السنوات .

و بلغ نصيب الفرد من إجمالي المياه المتاحة للإستخدام1,766.3 لتر/يوم في عام 2018م، مقارنة بنحو 1,661.1 لتر/يوم في عام 2017م، أي بنسبة ارتفاع بلغت 0.7%، أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من مياه التحلية فقد ارتفعت الكمية لتصل إلى 317.6 لتر/ يوم في عام 2018م مقارنة 315.4 لتر/ يوم في عام 2017م[1]

الفرع الثالث: المؤشرات الاقتصادية.

أولاً: أهم مؤشرات الحسابات القومية في دول مجلس التعاون الخليجي..

جدول : 2 –8 أهم مؤشرات الحسابات القومية في دول مجلس التعاون الخليجي.

Indicator	2019	2018	2017	2016	2015	المؤشر
Gross Domestic Product at Current Prices (Billion US $)	1,639.6	1,650.2	1,462.1	1,360.8	1,388.1	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)
Annual Growth Rate of Gross Domestic Product at Current Prices (%)	0.6 -	12.9	7.4	2.0 -	15.5 -	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)
Gross Domestic Product at Constant Prices (Billion US $)	1,490.2	1,480.3	1,453.8	1,457.2	1,422.1	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دولار أمريكي)
Annual Growth Rate of Gross Domestic Product at Constant Prices (%)	0.7	1.8	0.2 -	2.5	3.5	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)
Gross Domestic Product Per Capita at Current Prices (Thousand US $)	28.7	29.4	26.6	25.5	26.6	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (ألف دولار أمريكي)

المصدر: نفس المرجع السابق

[1]– نفس المرجع السابق، ص 41 .

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مجلس التعاون ما مقداره 1.639.60 مليار دولار أمريكي في عام 2019م، بمعدل انخفاض سنوي بلغ 0.6% مقارنة بعام 2018م، كما يتضح من البيانات بأن أعلى نسبة تراجع كانت بواقع 15.5% نهاية عام 2015م مقارنة بعام 2014م.

كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مجلس التعاون 28.7 ألف دولار أمريكي في عام 2019م بمعدل انخفاض بلغت نسبته 2.4%مقارنة بعام 2018م[1].

ثانيا: أهم مؤشرات التجارة الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي.

جدول:2 –9أهم مؤشرات التجارة الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي

Indicator	2019	2018	2017	2016	2015	المؤشر
Billion US $						**مليار دولار أمريكي**
Total Exports	609.5	656.5	530.9	451.5	519.5	إجمالي الصادرات السلعية
Total Imports	458.2	443.4	453.9	456.9	493.5	إجمالي الواردات السلعية
Trade Exchange	1,067.7	1,100.0	984.8	908.4	1,013.0	حجم التبادل التجاري السلعي
Trade Balance	151.3	213.1	77.0	-5.4	26.0	الميزان التجاري السلعي

* Does not Include Intra Trade * لا تشمل التجارة البينية

المصدر: نفس المرجع

بلغت قيمة إجمالي الصادرات السلعية في مجلس التعاون في عام 2019م حوالي 609.5 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 656.5 مليار دولار أمريكي للعام 2018م، وبنسبة انخفاض بلغت 7.2 %.

و ارتفعت قيمة إجمالي الواردات السلعية في مجلس التعاون في عام 2019م إلى حوالي 458.2 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 443.4 مليار أمريكي لعام 2018م وبنسبة ارتفاع بلغت 3.3 %.

كما شهد التبادل التجاري السلعي بين مجلس التعاون و العالم الخارجي انخفاضاً بلغت نسبته 2.9 % خلال العام 2019م ليبلغ نحو 1,067.7 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 1,100.0 مليار دولار أمريكي في العام 2018م.

فيما انخفض الميزان التجاري السلعي لمجلس التعاون في عام 2019م إلى حوالي 151.3 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 213.1 مليار دولار أمريكي لعام 2018م بنسبة بلغت 29.0 %[1].

[1]- نفس المرجع السابق، ص45.

المبحث الثالث:

آفاق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول:الإطار النظري للوحدة النقدية.

الفرع الأول: مفهوم الإتحاد النقدي.

ويقصد بالاتحاد النقدي مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تهدف إلى تسهيل المدفوعات بين الدول المتكاملة وذلك بإحلال عملة موحدة محل العملات القطرية للدول والأعضاء، حيث أنه بفضل توحيد العملة تتيسر عملية انتقال عناصر الإنتاج وتحويل رؤوس الأموال والأجور دون تلقي مشكل المبادلة بين العملات المختلفة داخل المنطقة المتكاملة، ولذلك فان عدم توحيد العملات بين الدول المتكاملة قد يصعب الوصول إلى الأهداف المرجوة من التكامل.

من الأمثلة البارزة للاتحادات النقدية نجد العملة الأوروبية الموحدة التي بدا تداولها كعملة رسمية منذ بداية عام 2002 بين نحو 12 دولة أوروبية، وكذلك العملة الموحدة لدول أفريقيا الوسطى والتي استكملت مؤسساتها عام 1959 بإنشاء البنك المركزي الذي يتولى مهمة إصدار فرنك الجماعة المالية الأفريقية (CFA)[2].

الفرع الثاني: أشكال التكامل النقدي.

تشير أشكال التكامل النقدي إلى أسلوب الوصول إلى الوحدة النقدية، و سنحاول في هذا الجزء استعراض مختلف صيغ التكامل النقدي بشقيه الجزئي، أي المضي تدريجيا من خلال اتخاذ إجراءات تكاملية، والكامل عبر السير قدما باتجاه وحدة نقدية كاملة.

أ- أشكال التكامل النقدي الكامل (الصيغة المباشرة).

يتحقق التكامل النقدي الكامل بين مجموعة من البلدان، عندما تصل هذه البلدان إلى إنشاء، عملة واحدة مشتركة فيما بينها لتحل محل عملاتها المحلية في أداء جميع وظائف النقود و قد يواجه تحقيق هذه الصيغة تحديا خطيرا، يتمثل في انتقال السيادة النقدية كأحد عناصر السيادة

---

[1]- نفس المرجع السابق ص48.

[2]- بكادي مسعود، دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الإقليمية، حالتي اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد جامعة وهران ،2013/2012، ص30.

السياسية إلى الجهة النقدية المشتركة، التي تصبح السلطة الوحيدة المخول لها إصدار العملة المشتركة ورسم السياسة النقدية والإشراف على تنفيذها.

ويرى الاقتصادي المرموق ميد (Meade.J) إلى أن نظام العملة المشتركة يشبه بنظام العملات المحلية المثبتة أسعار صرفها تحت شرط حرية التجارة، إذ لا توجد قيود على المدفوعات الدولية.

والنقطة المهمة التي تثار بعد إقامة العملة الموحدة المشتركة، هي الأساس الذي تثبت به ويرى الباحث في هذا الإطار، أن اختيار المجموعة التكاملية لعملة ما أو سلة عملات كمثبت مشترك لسعر صرفها، يتوقف على مدى أهمية تجارا الخارجية ومعاملات المالية مع الدولة أو الدول صاحبة عملة أو عملات التثبيت،إضافة إلى درجة استقرار المثبت[1].

ونشير أن تحقيق إحدى صور التكامل النقدي السالفة الذكر أو بعضها، ليس هدفا في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية أخرى، فالغاية المتوخاة منه هو تيسير حركة التجارة البينية، والقضاء على القيود التي تحد من حركة عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء إضافة إلى توفير المتطلبات النقدية لعملية التكامل الائتماني بينها، أي تحقيق الترابط العضوي بين المشروعات الإنتاجية والبنى الاقتصادية، بعبارة أخرى لتنسيق عملية التنمية. كما يهدف التكامل النقدي إلى تقوية وتعزيز قدرة المنطقة التكاملية على التعامل بإيجابية مع العالم الخارجي.

ب: أشكال التكامل النقدي الجزئي (الصيغة غير المباشرة).

وهي تمثل حسب الاقتصادي جون وليامسون(Williamson.J) صيغ العمل النقدي المشترك الذي يضم عددا من البلدان ذات عملات مختلفة، والتي لا ترقى إلى عملية إنشاء عملة موحدة وليس هناك من صيغة معينة تستثني صيغة أخر ى، ويمكن تجسيد جميع الصيغ أو دمجها في جهد تكاملي موحد، ولكن على أساس تدريجي. إلا أنه حسب ما يراه مالكوب قد تذهب أشكال التكامل النقدي الجزئي شوطا بعيدا في تعزيز التكامل النقدي.

أهم صور التكامل النقدي الجزئي التي تناولتها الكتابات المتخصصة في مجال التكامل النقدي الإقليمي تتمثل في الآتي:

1- بلفاطمي عباس، محددات إمكانات وآثار التكامل النقدي بين دول مجلس اتحاد التعاون الخليجي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصاديةجامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010. ص69 .

1 – اتحاد المدفوعات : هو عبارة عن تنظيم يهدف إلى تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري بين مجموعة ، ويتم ذلك من خلال إنشاء غرفة مقاصة تقوم بتسوية من البلدان ذات عملات غير قابلة للتحويل المعاملات التجارية للدول الأعضاء بعد أن تخطرها البنوك المركزية بالرصيد الصافي لها، وفي هذه الحالة، يمنح اتحاد المدفوعات إئتمانات للدول التي تعاني من عجز بسبب التجارة الإقليمية على أن يسددها في مراحل لاحقة ، وعليه فإن فاعلية اتحاد المدفوعات تتوقف على مقدار الإئتمانات ومدا وسعر ،كما يمكن تسوية الخلل عن طريق الاحتياطات. الفائدة المفروضة عليها.إن الهدف الأساسي الذي يرمي إليه اتحاد المدفوعات هو توسيع نطاق التجارة البنية وتزويد الدول الأعضاء بالائتمان لمعالجة إختلالات الحساب الجاري، كما يهدف إلى الاقتصاد في استخدام الاحتياطات الدولية بينها، وتوفير جزء منها على الأقل لمواجهة عجزها مع الدول غير الأعضاء. نشير أن اتحاد المدفوعات يستلزم جملة من الشروط المسبقة لقيامه، أهمها على الإطلاق وجود رقابة شاملة على الصرف، بحيث يتم توجيه جميع المعاملات عن طريق المصرف المركزي.وخلاصة القول، أن اتحاد المدفوعات يلعب دورا مهما في التقريب الاقتصادي ما بين البلاد الداخلة فيه، إذ يشكل أداة ميسرة للتكامل الاقتصادي، لذا نجد بعض الاقتصاديين أمثال محمود سقباني ، لا يعتبرون اتحاد المدفوعات كأحد أشكال صيغ التكامل النقدي فهو حسبهم ترتيبا للمدفوعات، إذ لا ينطوي على نقل حقيقي للسيادة النقدية الكاملة إلى الاتحاد إضافة إلى افتقارها إلى سلطة نقدية اتحادية.

2– مجمع الاحتياطي الأجنبي:يقوم هذا المجمع على إيداع الأعضاء جزءا من احتياطا لدى جهة نقدية واحدة وذلك بالاعتماد على عدد من المعايير كالدخل الوطني وقيمة الصرف الأجنبي وعدد السكان أو أي اعتبارات أخرى ملائمة، ويتم دفع المبلغ المودع إما بالذهب أو بالصرف الأجنبي، ويدفع الباقي بالعملة الوطنية.

تجدر الإشارة، أن تلك الجهة النقدية (الوكيل) تستطيع أن تمنح قروضا قصيرة أو طويلة الأجل، ضمن حدودا معينة، دون تهديد سيولة إيداعات الأعضاء، وقد تكون تلقائية أو تخضع وتستفيد من تلك القروض الدول الأعضاء التي لشكل من أشكال الرقابة المتروك تقديرها للوكيل تعاني من عجز في ميزان وهذا لتوسيع المبادلات التجارية فيما بينها و بين الدول الأعضاء الآخر.

وتنطوي عملية تجميع الاحتياطي على عدة قضايا مهمة، قانونية ومؤسسية واقتصادية تتعلق القضية الأولى بوضعية الملكية التي يتمتع بها المودعون، بمعنى هل الأموال المودعة ملك للدول الأعضاء أم للمجمع؟ القضية الثانية تنطوي على استثمار الاحتياطات،وما يتعلق ذلك من مسائل المشاركة في المخاطرة وفي العوائد وفي توزيع النفقات، أما القضية الثالثة فتتعلق بشروط الانضمام إلى المجمع.

تجدر الإشارة أن أول من دعا إلى إنشاء المجمع الاحتياطي هو الاقتصادي وإجراءات الإقراض روبرت تريفين.

2- **تنسيق أسعار الصرف:** يعتبر تخفيض مخاطر الصرف وتكاليف أسعار الصرف من أهم انشغالات الدول والمتعاملين الاقتصاديين فيها، نظراً لدورها المعيق في تنمية حركة التجارة ورؤوس الأموال بين الدول، وللتقليل من تلك المخاطر تلجأ العديد من البلدان إلى تنسيق أسعار الصرف و تحقيق قدر من الاستقرار لها، وهذا من خلال آليتين:

الأولى: تحديد المدى الذي يمكن أن تختلف فيه الصرف بين عملات تلك البلدان من خلال سياسات التدخل أي بيع وشراء عملة أجنبية مقابلة عملة محلية.

الثانية: ربط الأسعار المركزية لعملات الدول الأعضاء بمثبت مشترك سواء كان عملة أو سلة من العملات مع الاتفاق على هيكل هذا المثبت أي نسب العملات الوطنية والأجنبية المكونة له[1].

3- **التنسيق النقدي:** يتضمن ذلك التنسيق بين وسائل السياسة النقدية وأهدافها، من خلال قيام هيئة نقدية في الدول الأعضاء إقليمية تضم جميع الدول الأعضاء بمحاولة التنسيق بين أسعار الفائدة السائدة في الدول الأعضاء وخلق نوع من التوافق والتقارب بين التوسع النقدي والائتمان المصرفي فيها، وهذا من خلال تقريب إجراءات الخصم ومتطلبات الاحتياطي القانوني على ودائع المصارف التجارية الإقليمي على ودائع المصارف التجارية الإقليمية، فضلا عن تحليل العوامل المحددة للطلب على النقود والغاية من ذلك تجنب الضغوط على استقرار أسعار الصرف بين عملاتها الوطنية. فمثلا لو لجأ بلد ما إلى إتباع سياسة نقدية تقشفية في غياب إرادة لتنسيق السياسات النقدية الوطنية، سينجر عن ذلك فائض في ميزان مدفوعاته، وارتفاع قيمة عملته الوطنية وربما أسعار الفائدة فيه، وهذا سيؤدي بدوره إلى تدفق داخلي لرؤوس الأموال، مما سينجم عنه ردود انعكاسية من قبل الدول مصدر الأموال المتدفقة، كتشديد إجراءات الرقابة وإعادة النظر في سعر صرف العملة المحلية.

4- إن الغاية الأساسية المتوخاة من التنسيق النقدي هو دعم سياسة مشتركة لأسعار الصرف في مواجهة العالم الخارجي، من شأن تمكن البلدان الأعضاء من تجنب تغيرات في الأسعار المركزية،ويتطلب هذا أن يعتمد الدول الأعضاء في وضع سياسات النقدية على أساس سعر صرف مشترك.

5- **العملة الموازية:** هي عبارة عن عملة يتم إصدارها من قبل هيئة نقدية فوق قومية، ليتم استخدامها داخل منطقة ما إلى جانب العملات المحلية، وبذلك فهي لا تفرض أية تغيرات ملموسة في السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء، وعليه فهي لا تستلزم التنازل عن عنصر السيادة النقدية لصالح تلك

[1]- بلفاطمي عباس ،محددات إمكانات وآثار التكامل النقدي بين دول مجلس اتحاد التعاون الخليجي، المرجع السابق ، ص 65.

الهيئة، إذ تواصل الدول الأعضاء رقابتها على صرف عملاتها وإشرافها على سياستها النقدية والمالية، من خلال التحكم في مستوى الائتمان وعرض النقود والنفقات العمومية، وقد دعا إلى إنشائها كل من ماجنيفيكو (Magnifico.G) ووليامسون كإحدى صيغ التكامل النقدي الجزئي أثناء تناولهما قضية التكامل النقدي الأوروبي ويتم تحديد قيمتها إما على أساس قيمة وحدة خارج المنطقة مثلا حقوق السحب الخاصة ويبدو أن اختيار السلة الأخيرة سيمنح الدول أو على أساس سلة من عملات دول الأعضاء الأعضاء حرية التصرف في قيمة العملة الموازية، بما يتناسب وظروفها الاقتصادية وأهداف سياسات الاقتصادية.

وبالنظر أن إصدار هذه العملة يتطلب من الدول الأعضاء تسليم كمية من عملاتها الوطنية إلى الجهة النقدية المشتركة، فإن ذلك من شأنه تعزيز السيولة الخارجية للدول ذات العجز دون إحداث ضغوط تضخمية، خلافا لحقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي لزيادة السيولة الدولية دون مقابل وقد يكون للعملة الموازية دورا نقديا محدودا، إذ يقتصر استخدامها كوحدة حسابية كما قد يكون لها دورا كاملا مثلها مثل العملات الوطنية كوسيلة تداول وتقويم ومخزن للقيمة فيتم استخدامها في دفع الضرائب والرسوم الجمركية وفي إصدار سندات وشيكات للسياح كما تتعامل شركات التأمين والمؤسسات المالية هذه العملة والتعبير عن حساباتها، مما يشجع على استعمالها في عمليات السوق المفتوحة، بالإضافة إلى استخدامها في تسوية المدفوعات الخاصة بالمبادلات الإقليمية، مما من شأنه أن يخفف من القيود النقدية التي تحد من حركة التجارة وعناصر الإنتاج البينية، وأن يحافظ على القوة الشرائية للموجودات الأجنبية، لأن العملة الموازية ستضمن تقلبات أقل في العملات الوطنية تجاه العملات الرئيسية.

و قد تساعد هذه العملة على تيسير التكامل الإقليمي، وتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، إذ يسمح الرسم(Seigniorage)الناجم عن إصدار وحدات من العملة البديلة من تسريع عملية التقارب الاقتصادي، و نظرا لأهمية العملات الموازية على المستوى الإقليمي، فقد نادى في الآونة الأخيرة عددا من الاقتصاديين اللامعين أمثال(SenAmartyaوStiglitzJosephوSorosGeorge) إلى ضرورة إصدار المزيد من حقوق السحب الخاصة – باعتبارها عملة موازية على مستوى الدولي – وهذا لتحقيق انتعاش وتنمية الاقتصاد الدولي[1].

المطلب الثاني: الأهداف المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي:

الفرع الأول: أهداف رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة 2030:

أولاً: بناء اقتصاد مستدام، ويتمثل هذا البناء في مجموعة من النقاط أبرزها:

1. بناء بيئة أعمال منفتحة وفعالة ومؤثرة ومندمجة في الاقتصاد العالمي

[1] –نفس المرجع السابق، ص62.

2. بناء سياسات مالية منضبطة وقادرة على الاستجابة للدورات الاقتصادية
3. إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية تتسم بمعدلات تضخم خاضعة للسيطرة
4. إحداث تحسينات ملموسة في كفاءة سوق العمل
5. تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واجتماعياً
6. تطوير بنية تحتية كافية و قوية وقادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع
7. تمكين الأسواق المالية من أن تصبح الممول الرئيسي للمشاريع والقطاعات الاقتصادية
8. تطوير قوة عمل تتميز بالمهارة الفائقة و الإنتاجية العالية

ثانياً: تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واجتماعياً، وذلك من أجل :

1. تطوير بنية تحتية كافية و قوية وقادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع.
2. تمكين الأسواق المالية من أن تصبح الممول الرئيسي للمشاريع والقطاعات الاقتصادية.
3. تطوير قوة عمل تتميز بالمهارة الفائقة و الإنتاجية العالية.

الفرع الثاني: أهداف رؤية مملكة البحرين 2030 الاقتصادية

أولاً: تحقيق نمو اقتصادي ذو منفعة قوية للشعب البحريني.

1. نمو اقتصادي قوي يحقق المنفعة لشعب البحرين
2. خلق فرص عمل ذات أجور متوسطة لزيادة دخل جميع شرائح المجتمع وتأمين فرص المساواة وتكافؤ الفرص للبحرينيين
3. إيجاد فرص اقتصادية في القطاعات غير النفطية
4. تحفيز النمو الاقتصادي[1].

ثانياً: الطموحات المقترحة لمملكة البحرين في المستقبل.

1. حكومة ذات فعالية وكفاءة.
2. التركيز الأساسي للحكومة على وضع السياسات المبتكرة.
3. تحويل الاقتصاد على المدى الطويل بالاستفادة من الفرص الناشئة الجديدة.
4. إنشاء بنية تحتية ذات معايير عالمية تعزز من مزايا البيئة الاستثمارية وتربطها بالاقتصاد العالمي.
5. تعزيز استدامة التمويل الحكومي بخفض الاعتماد على الإيرادات النفطية لتمويل النفقات الحالية.
6. تعزيز إنتاجية القطاع العام ليكون مسئولاً عن تقديم خدمات ذات نوعية أعلى من خلال عمليات أكثر كفاءة.

---

[1] -لمحة عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون .
متاح على الرابط :/https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Projects/TawenHallg

7. إيجاد نظام رقابي حكومي واضح وشفاف يتم تطبيقه بإنصاف يسهل عملية النمو الاقتصادي[1].

ثالثا: مجتمع عادل و مزدهر و متكاتف تندرج في النقاط التالية:

1. حصول البحرينيين على أعلى مستوى ممكن من التعليم يستطيعون من خلاله مواصلة الحصول على المهارات المطلوبة لتحقيق طموحاتهم.
2. مستوى عالٍ من المساعدات الاجتماعية يعطي جميع البحرينيين فرصاً متكافئة.
3. تمتع المواطنون والمقيمون في البحرين بمناخ معيشي آمن وجذاب و العمل على توفير البيئة الأمنية بالتقنيات الحديثة.
4. القيام بمبادرات مختلفة للترويج للتراث الثقافي والمحافظة عليه.
5. تمكين جميع المواطنين والمقيمين في البحرين من الحصول على رعاية صحية ذات نوعية عالية .

الفرع الثالث: أهداف ورؤية المملكة العربية السعودية 2030:

أولاً: من اجل مجتمع حيوي وذلك من خلال:

1. غرس قيم راسخة: نحيا وفق مبادئنا الإسلامية ونسخر الطاقات والإمكانيات لخدمة ضيوف الرحمن ونعتز بالهوية الوطنية.
2. جعل بيئته عامرة: ندعم الثقافة والترفيه ونحافظ على حياة صحية وندعم تطور مدننا لنحقق بيئة مستدامة.
3. بنيانه متين: نهتم بالأسر وأبنائنا من خلال تطوير التعليم وتحسين جودة الخدمات الصحية.

ثانياً: من اجل اقتصاد مزدهر:

1. الفرص المثمرة: الاستثمار في التعليم ودعم المنشئات الصغيرة والمتوسطة
2. استثمار فعال: زيادة القدرة الاستثمارية وتوطين القطاعات الواعدة، رفع مستوى الخدمات الحكومية.
3. التنافسية الجاذبة: تحسين بيئة العمل وإعادة تأهيل المدن الصناعية ورفع مستوى تنافسية الطاقة.
4. موقعه مستغل: إنشاء منصة لوجستية والسعي للتكامل إقليميا ودوليا.

ثالثاً: من أجل وطن طموح

---

[1]- لمحة عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون ، نفس المرجع السابق.

1. حكومة فاعلة: ننتهج الشفافية في الخدمات الحكومية بأعلى الممارسات العالمية.
2. مواطنة مسؤولة: مجتمع يتحمل فيه الفرد المسؤولية اتجاه المجتمع والأعمال.

الفرع الرابع: ملامح من الرؤية لسلطنة عمان 2040:

تم إعداد الرؤية المستقبلية لسلطنة عمان 2040 بمشاركة واسعة عبر مراحل مختلفة، وهي :

1. تشخيص الوضع الراهن.
2. استشراف المستقبل وإعداد السيناريوهات.
3. تحديد الأولويات والتوجهات الإستراتيجية.
4. المبادرات الاتصالية وجولة كل سكان سلطنة عمان.
5. تحديد المؤشرات والمستهدفات.

تتضمن رؤية سلطنة عمان 2040 ما يلي:

1. (4) محاور رئيسية.
2. **(12)** أولوية وطنية.
3. **(12)** توجه استراتيجي.
4. **(75)** هدف استراتيجي.
5. **(68)** مؤشر دولي ومحلي.

محاور رؤية عمان 2040 الرئيسية:

1. الإنسان والمجتمع.
2. الاقتصاد والتنمية.
3. البيئة المستدامة.
4. الحوكمة والأداء المؤسسي[1].

استندت الرؤية في إعدادها على عدد من المنطلقات الأساسية ، تتمثل فيما يلي :

1. الأولوية الوطنية للسلطنة.
2. تقرير الموجهات الرئيسية لصياغة رؤية عمان 2040.
3. البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي (تنفيذ).
4. مخرجات عمان لجان رؤية عمان 2040.
5. الدراسات والبحوث والتقارير.
6. إنجازات رؤية عمان 2020 والدروس المستفادة منها.
7. أهداف التنمية المستدامة 2030.

[1]- لمحة عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون ، نفس المرجع.

8. الإستراتيجية القطاعية.
9. الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية .
10. خطط التنمية الخماسيات تسع.
11. التقارير الدولية والمؤشرات المرتبطة بمحاور الرؤية .
12. مخرجات عمل مكتب الرؤية .

الفرع الخامس: أهداف رؤية دولة قطر2030 الوطنية

أولا: بناء اقتصاد مستدام،ويتضمن النقاط التالية:

1. معدلات نمو اقتصادية مقبولة ومستدامة.
2. استقرار مالي واقتصادي بمعدلات تضخم منخفضة.
3. سياسة مالية سليمة.
4. نظام مالي كفؤ مأمون المخاطر.
5. جذب الأموال والتقنيات الأجنبية .
6. تشجيع الاستثمارات الوطنية.
7. بيئة اقتصادية منفتحة ومرنة قادرة على التنافس في عالم متغير.

ثانياً: اقتصاد متنوع تتزايد فيه أهمية دور القطاع الخاص،وذلك من اجل:

1. التنسيق مع دول مجلس التعاون والمنظمات الاقتصادية العربية والإقليمية والعالمية لإقامة روابط تجارية واستثمارية ومالية.
2. التوسع في الصناعات و الخدمات ذات الميزة التنافسية المستمدة من الصناعات الهيدروكربونية.
3. بلورة وتطوير أنشطة اقتصادية تتخصص بها وبناء الطاقات التقنية والبشرية لمتطلبات هذه الأنشطة[1].
4. اقتصاد معرفي[2].

ثالثاً: فرص علم و عمل متساوية لجميع المواطنين،

1. استثمارات واسعة لمؤسسات القطاعين العام والخاص في برامج التأهيل والتدريب .
2. تقديم الحوافز للقطريين لتشجيعهم على شغل المهن الفنية والإدارية العليا في قطاعات الأعمال.
3. إيجاد فرص تدريبية عالية الجودة لجميع المواطنين كل حسب طموحاته وقدراته.

---

[1] -لمحة عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون ، نفس المرجع.

[2] -لمحة عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون ، نفس المرجع.

4. زيادة فرص العمل أمام المرأة القطرية ودعمها مهنيا .

الفرع السادس: أهداف رؤية دولة الكويت 2035 الاقتصادية

أولاً: مكانة دولية متميزة ورأس مال بشري إبداعي

1. تحسين التواجد الإقليمي والعالمي لدولة الكويت في المجالات الدبلوماسية والتجارية والثقافية والأعمال الخيرية.
2. إصلاح نظام التعليم لإعداد الشباب بصورة أفضل ليصبحوا أعضاء يتمتعون بقدرات تنافسية وإنتاجية لقوة العمل الوطنية .

ثانياً: بنية تحتية متطورة.

1. تطوير البنية التحتية وتحديثها لتحسين جودة الحياة لجميع المواطنين.
2. مراقبة الملوثات المنبعثة من المصادر الثابتة والمتحركة وتطوير برنامج المراقبة وتحسين جودة الهواء.

ثالثاً: اقتصاد وبيئة متنوعة مستدامة.

1. تطوير اقتصاد مزدهر ومتنوع للحد من اعتماد الدولة الرئيسي على العائدات من صادرات النفط.
2. ضمان توفير السكن عن طريق موارد وخطط سليمة بيئيا .

رابعاً: إدارة حكومية فاعلة ورعاية صحية عالية الجودة.

1. تحسين جودة الخدمات وتطوير الكوادر الوطنية في نظام الرعاية الصحية وبتكلفة منخفضة.
2. إصلاح الممارسات الإدارية والبيروقراطية لتعزيز معايير الشفافية والمساءلة الرقابية وفاعلية الجهاز الحكومي.

خلاصة

في الخامس والعشرين من مايو 1981، دشنت منطقة الخليج العربي مرحلة جديدة هامة في تاريخها المعاصر عندما اتخذ قادة كل من الدول الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، القرار التاريخي بإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن خلال ما تم دراسته في هذا الفصل يمكن القول إن تجربة التكامل بين دول المجلس كانت ناجحة مقارنة مع محاولات العمل الاقتصادي المشترك على مستوى الدول العربية، والذي يتجلى بوضوح في الانجازات التي حققها المجلس بدء من التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي الذي وصل إلى عتبات الاتحاد النقدي وكذا إقامة علاقات بينها وبين العالم الخارجي.

وما تم التوصل إليه أيضاً، أنه على الرغم من الإنجازات التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هناك عدد من الإخفاقات والتحديات التي تشكل حجرة عثرة أمام تحقيق مجموعة من أهدافها.

الـــخـــاتـــمـــــــة

الخاتمة

فـي نهايـة الدراسـة يمكـن القـول ان المسـتجدات التـي شـهدها العـالم الاقتصـادي وضـعت العـالم نهايـة القـرن العشـرين علـى مشـارف مرحلـة تاريخيـة جديـدة، تبـرز فيهـا أهميـة التكـتلات الاقتصـادية التـي أصـبحت أحـد معـالم النظـام الاقتصـادي العـالمي الـراهن، حيـث لـم يعـد أمـام الـدول سـوى اللجـوء إليهـا خاصـة أمـام اتسـاع نطـاق العولمـة، وظهـور المنظمـة العالميـة للتجـارة، وبالتـالي لا وجـود للاقتصـاديات الصـغيرة والمنفـردة فـي ظـل هـذه الظـروف.وبهـذا الخصـوص يمكننـا القـول بـأن تجربـة العمـل العربـي المشـترك بـين دول مجلـس التعـاون الخليجـي تعـد مـن التجـارب العربيـة ذات الديمومـة بالمقارنة مع تجارب الدول العربية السابقة.

وقـد شـهدت الأعـوام الأخيـرة نقلـة نوعيـة لا تخفـى علـى المتـابع لمسـيرة مجلـس التعـاون الخليجـي التـي دخلـت مرحلـة متقدمـة مـن التكامـل وحققـت العديـد مـن الانجـازات، لكـن علـى الـرغم مـن هـذه الإنجـازات، إلا أن هنـاك مجموعـة مـن التحـديات التـي تقـف فـي وجـه التكامـل الاقتصـادي. كمـا تتواصـل الجهـود لتحقيـق آفـاق التكامـل الاقتصـادي الخليجـي وذلـك فـي إطـار خطـوات أوليـة مـن شـأنها إنشـاء منطقـة العملـة الموحـدة الخليجيـة مـع بدايـة عـام 2010 تؤكـد الدراسـة أنـه علـى الـرغم مـن مسـيرة مجلـس التعـاون بـين دول الخلـيج العربيـة علـى مـدى أكثـر مـن 28 عامـا، وعلـى الـرغم مـن تـوافر الإرادة السياسـية لقادتهـا فـان الشـروط الأساسـية لقيـام منطقـة عملـة موحـدة لـم تتوافـق بالكامـل بعـد ولا شـك أن جميـع تلـك المنجـزات بتتابعهـا المنطقـي والمـدروس تعطـي دلالات واضـحة حـول مـدى جديـة قادة دول المجلس وإصرارهم على تجسيد عملية التكامل الاقتصادي.

اختبار صحة الفرضيات:

1- يعتبـر التكامـل الاقتصـادي عمليـة تدريجيـة ومسـتمرة ومتواصـلة، حيـث تنتقـل مـن التفكـك والتجزئة إلى حالة التعاون والتكامل فيما بين الدول، فرضية صحيحة.

2- وجـود علاقـة وثيقـة بـين عـدد كبيـر مـن الخصـائص السياسـية والاقتصـادية والثقافيـة لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي ويؤهلهـا علـى المـدى البعيـد لتحقيـق تكامـل اقتصـادي، تـم إثبـات صحة الفرضية الثانية.

3- كلمـا ازداد التعـاون بـين دول مجلـس التعـاون الخليجـي وثوقـاً، كلمـا سـمح لهـا بتكـوين مواقـف موحـدة تـوفر لهـا قاعـدة شـراكة أفضـل أمـام الـدول والتجمعـات الاقتصـادية الأخـرى، فرضـية صحيحة.

نتائج الدراسة:

1-أضحت الحاجة الى تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول هدفا استراتيجيا وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة وما نتج عنها من بروز مصالح اقتصادية دولية لا تهتم كثيرا بالكيانات الصغيرة، وتعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية.

2-يحقق التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول مكاسب عدة تتمثل أساسا في إتاحة وتوزيع فرص استغلال الموارد، وتيسير الاستفادة من المهارات والقدرات والإمكانيات، كما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتطوير القاعدة التكنولوجية، وتعزيز القدرة على التفاوض لصالح الدول المتكاملة.

3- إن دول مجلس التعاون لا تريد إقامة منظمة خليجية منفصلة عن منطقة انتمائها القومي وجامعة الدول العربية، وأكدت على أنها مكملة لأهدافها المنسجمة مع ميثاقها، ومتكاملة مع فلسفتها.

4- تأخذ التجمعات الاقتصادية بين الدول مجلس التعاون الخليجي مبدأ التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي، حيث تبدأ عادة بإنشاء منطقة حرة للتجارة تليها مراحل إنشاء الاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة بما في ذلك حرية انتقال عوامل الإنتاج ثم تأتي المرحلة النهائية وهي الوحدة الاقتصادية أو الاتحاد الاقتصادي.

5- يمكن اعتبار أن تجربة مجلس التعاون الخليجي هي أحد أهم تجارب التكامل والتنظيم الدولي، فهي تمتاز عن التجارب الوحدوية العربية السابقة بأنها أكثر واقعية."

6-يعتبر قيام المجلس أحد المكاسب والإنجازات الإيجابية للعمل الخليجي المشترك، في كافة الآلات وعلى مختلف المستويات، وهو العمل الذي يعتبر جزاء لا يتجزأ من العمل المشترك ومكملا له لا متعارضا معه.

التوصيات:

1- العمل الجاد من أجل تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي من خلال وضع مقررات الاتفاقية الاقتصادية الموحدة موضع التنفيذ وتطوير بعض بنودها بما يتلاءم والمستجدات الاقتصادية الدولية والمحلية.

2- دعم المشروعات الخليجية المشتركة وتوسيع رقعة هذه المشروعات بما يخلق قاعدة مادية عريضة لقيام وتطوير الأشكال الأخرى للتعاون بين دول المجلس.

3- تنويع قاعدة الصناعات والخدمات في الاقتصاديات الخليجية ومحاولة الخروج من دائرة الاقتصاد الأحادي، من خلال تبني إستراتيجية موحدة ومحددة الخطوات لتطوير القطاعات الإنتاجية غير النفطية، ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي لدول المجلس.

4- تشـجيع وتحفيـز القطـاع الخـاص الخليجـي ليقـوم بـدوره فـي تحقيـق النمـو والتنميـة الاقتصـادية فـي دول المجلس، وتعزيز مبدأ الشراكة والتكامل بين القطاعات العام والخاص.

5- ضـرورة سـعي دول المجلـس إلـى تجـاوز مشـكلات الحـدود، مـن خـلال قيامـه بوضـع آليـة مناسـبة تضمن التوصل إلى حلول سليمة لكافة المشكلات المتعلقة بالحدود.

6- لكـي يتحقـق الاتحـاد النقـدي الخليجـي ويحقـق الأهـداف التـي قـام مـن اجلهـا، فإنـه سـيحتاج إلـى اسـتثمارات داعمـة فـي البنيـة التحتيـة للقطـاع المـالي (بمـا فـي ذلـك البنيـة القانونيـة والتنظيميـة)، بالإضافة إلى تطوير أنظمة الدفع وربط أسواق النقد بأسواق رأس المال.

أولاً : الكتب باللغة العربية.

1. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.
2. عمر مصطفى محمد، التكتلات الإقتصادية الإقليمية والتكامل الإقتصادي في الدول النامية " دراسة تجارب مختلفة "، دار مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، القاهرة 2014.
3. سامي عفيفي حاتم، التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005 .
4. براهيمي عبد الحميد، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1980.
5. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الإقتصادي العربي (العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة)، مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى، 2002، مصر .
6. سمير طوبار، التكامل الاقتصادي نظرية وتخطيط، مذكرة رقم(1260)، القاهرة ، طريق صلاح سالم مدينة نصر، 1979 .
7. محمود الحمصي ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية و التنافرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، 1986.
8. إسماعيل العربي، التكتل و الإندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974 .
9. كامل بكري، التكامل الإقتصادي، المكتبة العربية الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1984.
10. إسماعيل العربي، التكتل و الإندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1974.
11. محمد هشام خواجكية ، التكتلات الإقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية ، حلب ، 1972.
12. أميرة حرزلي وآخرون، اثار المتغيرات الإقليمية والدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية ، الطبعة الأولى 2020.

13. أميـرة حرزلـي وآخـرون، اثـار المتغيـرات الإقليميـة والدوليـة علـى مسـتقبل مجلـس التعـاون الخليجـي، المركـز الـديمقراطي العربـي للدراسـات الإسـتراتيجية ، الاقتصـادية والسياسـية ، الطبعة الأولى 2020.

ثانياً: الأطروحات ومذكرات الماجستير والماستر

1. عبـد الوهـاب رميـدي، التكـتلات الإقتصـادية الإقليميـة فـي عصـر العولمـة وتفعيـل التكامـل الإقتصـادي فـي الـدول الناميـة، أطروحـة شـهادة دكتـوراه فـي العلـوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، عام 2007.
2. بلعـور سـليمان، التكامـل الإقتصـادي العربـي وتحـديات المنظمـة العالميـة للتجـارة، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، عام 2009 .
3. بلفـاطمي عبـاس، محـددات إمكانـات وآثـار التكامـل النقـدي بـين دول مجلـس اتحـاد التعـاون الخليجـي، رسـالة مقدمـة لنيـل شـهادة الـدكتوراه فـي العلـوم الاقتصـادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.
4. غربـي ناصـر صـلاح الـدين، دراسـة إمكانيـة إقامـة منطقـة نقـد مثلـى بـين دول مجلـس التعـاون الخليجـي مـن خـلال تحليـل تماثيـل الصـدمات، أطروحـة لنيـل شـهادة الـدكتوراه فـي العلـوم الاقتصـادية (نقـد ماليـة وبنـوك)، جامعـة أبـي بكـر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2015/2014.
5. فـرج شعبـان، التجـارة و الإسـتثمار البينيـان كمـدخلان للتكامـل الإقتصـادي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2005 م.
6. بـن ناصـر محمـد، المشـاريع العربيـة المشـتركة ، ودورهـا فـي تعزيـز التكامـل الإقتصـادي العربـي، مـذكرة تـدخل ضـمن متطلبـات الحصـول علـى شـهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2008/2007.
7. بوشـول السـعيد، مـذكرة ماجسـتير بعنـوان واقـع التكامـل الاقتصـادي لـدول مجلـس التعـاون لـدول الخلـيج العربيـة وآفاقـه، جامعـة قاصـدي مربـاح، ورقلـة، السـنة الجامعية 2009/2008 .

8. وضـحه ذيبـان غنـام المطيـري، دور مجلـس التعـاون الخليجـي فـي حفـظ أمـن منطقـة الخلـيج(2003-2011)، رسـالة ماجسـتير ، جامعـة الشـرق الأوسـط للدراسات العليا، العام الدراسي 2011/2010 .

9. يحيـى سـعاد، تقيـيم مسـار عمليـة التكامـل لـدول الخلـيج العربـي والآثـار المترتبـة علـى إصـدار عملـة خليجيـة موحـدة (مـن خـلال دراسـة تجربـة الإتحـاد الأوروبـي)، مـذكرة تـدخل ضـمن متطلبـات نيـل شـهادة الماجسـتير فـي العلـوم الاقتصاديـة (تخصـص إقتصـاد دولـي)، جامعـة محمـد خيضـر، بسـكرة، السـنة الدراسـية 2013/2012.

10. بكـادي مسـعود، دراسـة إمكانيـة التكامـل الاقتصـادي فـي التجمعـات العربيـة الإقليميـة، حـالتي اتحـاد المغـرب العربـي ومجلـس التعـاون الخليجـي، مـذكرة تخـرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2013/2012.

11. خـاطر أسـمهان " دور التكامـل الاقتصـادي فـي تفعيـل الإسـتثمار الأجنبـي المباشـر دراسـة حالـة دول مجلـس التعـاون الخليجـي، تـدخل ضـمن متطلبـات نيـل شـهادة الماجسـتير فـي العلـوم الاقتصـادية ، جامعـة محمـد خيضـر، بسـكرة، العـام الدراسي 2013/2012.

12. عبـد الرحمـان روابـح، حركـة التجـارة الدوليـة فـي إطـار التكامـل الإقتصـادي فـي ضـوء التغـيرات الإقتصاديـة الحديثـة، دراسـة تحليليـة تقيميـة للتجـارة الدوليـة لـدول مجـلس التعـاون الخليجـي (2000-2010)، مـذكرة لنيـل شـهادة ماجسـتير فـي العلـوم الإقتصـادية(إقتصـاد دولـي)، جامعـة محمـد خيضـر، بسكرة، سنة 2013/2012.

13. عبـد المحسـن لافـي الشـمري، مجلـس التعـاون لـدول الخلـيج العربيـة وتحـدي الوحدة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عام 2012.

14. مقـروس كمـال، دور المشـروعات المشـتركة فـي تحقيـق التكامـل الإقتصـادي، دراسـة مقارنـة بـين التجربـة الأوروبيـة والتجربـة المغاربيـة، مـذكرة مقدمـة لنيـل شـهادة الماجسـتير فـي العلـوم الإقتصـادية، جامعـة فرحـات عبـاس ، السـنة 2014/2013 .

15. بـريش عقيلـة و بوشـملة سـامية، آفـاق التكامـل الاقتصـادي العربـي فـي ظـل العولمة و الأقلمة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تمويل تنمية قالمة,2012 .

16. عبـدون كريمـة و كيـال وهيبـة، تقيـيم تجربـة التكامـل الاقتصـادي فـي التجمعـات العربيـة الاقليميـة (دراسـة حالـة الاتحـاد المغـاربي ومجلـس تعـاون الخلـيج)، مـذكرة مقدمـة ضـمن متطلبـات الحصـول علـى شـهادة الماسـتر فـي العلـوم الاقتصـادية، جامعة احمد دراية أدرار، 2017/2016.

17. محضـي يمينـة ، بوكـاري سـعيدة، إمكانيـات إسـتغلال الثـروات المعدنيـة للجزائـر فـي ضـوء التكامـل الاقتصـادي العربـي، رسـالة تـدخل ضـمن متطلبـات نيـل شـهادة الماستر، إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أدرار ،2020/2019.

ثالثاً: الدوريات والمجلات :

1. محمـود الحمصـي ، نـدوة القطـاع العـام والخـاص فـي الـوطن العربـي ، المسـتقبل العربي مركز الدراسات العربية ، بيروت ، العدد 142 ، ديسمبر، 1990 .

2. منظـر فاضـل سـعد البطـاط، التكامـل الاقتصـادي وأثـره علـى الإقتصـادات العربيـة، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 05 ، العدد 21 .

3. عبـد المالـك بضـياف، قيـاس التكامـل العربـي و تحليـل آلياتـه، مجلـة العلـوم الإسلامية، المجلد الثامن، العدد15، السنة 2014/1435 .

4. لمحـة إحصـائية لسـنة 2019، مجلـس التعـاون لـدول الخلـيج العربيـة، الأمانـة العامة، المركز الإحصائي، العدد7، نوفمبر 2020.

5. السـوق الخليجيـة المشـتركة حقـائق وأرقـام 2017م، مجلـس التعـاون لـدول الخلـيج العربية، الأمانة العامة، المركز الإحصائي، العدد10، أغسطس 2020.

6. محمـد إبـراهيم السـقا ، مجلـس التعـاون لـدول الخلـيج العربيـة ، المنظمـة العربيـة للتنمية الإدارية ، بحوث ودراسات ، تحرير محمد محمود .

رابعاً : المراجع باللغة الأجنبية:

a. H .F.Hemer , convergence et divergence entre nations au seins d'une intégration économique , colloque A.T.M.Aix en Provence , 29-31/02/2001 .

b. Djamel Eddine GUECHI ; (l'union du maghreb Arabe , intégration régionale et développent économique).

خامساً: المواقع الإلكترونية:

- 1. https //WWW.gcc-sg.org/ar-sa/GeneralSecretariat/Pages/Default.aspx ، تاريخ الإطلاع : 2021/05/15 على الساعة: 21:25 .
- 2- https: //WWW.gcc-sg.
- 3 – hhttps://WWW.gccstat.org/ar/statistic/publicatios/comprehensive-statistical-report، تاريخ الإطلاع : 2021/05/18 على الساعة: 15:00 .
- 4- https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Projects/TawenHallg تاريخ الإطلاع : 2021/05/30 على الساعة: 21:30

الـمـــــــــلاحـــــــــــق

الملحق رقم : 01 أرقام وإحصائيات لدول مجلس التعاون الخليج العربية

(إحصائيات سنة 2017)

الإمارات العربية المتحدة – United Arab Emiates

المساحة	71.02ألف كم مربع
العاصمة	أبو ظبي
اللغة	العربية
عدد السكان	9.1مليون نسمة
الكثافة السكانية	110نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	348.4مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	37.2الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية	344.4مليار دولار
الصادرات	155.2مليار دولار
الواردات	189.2مليار دولار
الاحتياطي النفطي	97مليار برميل
الاحتياطي الغاز	6,091ألف مليار قدم مكعب

إحصائيات 2017 المصدر : https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Pages/default.aspx

مملكة البحرين – Kingdom Of ahrain

المساحة	0.77ألف كم مربع
العاصمة	المنامة
اللغة	العربية
عدد السكان	1.42مليون نسمة
الكثافة السكانية	1848نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	31.13مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	22.4الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية	27.5مليار دولار
الصادرات	12.5مليار دولار
الواردات	14.7مليار دولار
الاحتياطي النفطي	0.12مليار برميل
الاحتياطي الغاز	92ألف مليار قدم مكعب

إحصائيات 2017 المصدر : https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Pages/default.aspx

المملكة العربية السعودية – The Kingdom of Saudi Arabia

المساحة	2000ألف كم مربع
العاصمة	الرياض
اللغة	العربية
عدد السكان	31.6مليون نسمة
الكثافة السكانية	15نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	646.7مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	20.6الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية	323.1مليار دولار
الصادرات	183.5مليار دولار
الواردات	140.6مليار دولار
الاحتياطي النفطي	266مليار برميل
الاحتياطي الغاز	6091ألف مليار قدم مكعب

إحصائيات 2017 المصدر : https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Pages/default.aspx

سلطنة عمان – Sultanate of Oman

المساحة	309.5ألف كم مربع
العاصمة	مسقط
اللغة	العربية
عدد السكان	4.425مليون نسمة
الكثافة السكانية	14.3نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	66.3مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	14.982الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية	50.4مليار دولار
الصادرات	26.7مليار دولار
الواردات	23.7مليار دولار
الاحتياطي النفطي	5.4مليار برميل
الاحتياطي الغاز	884.5ألف مليار قدم مكعب

إحصائيات 2017 المصدر : https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Pages/default.aspx

State of Qatar – دولة قطر

المساحة	11.6ألف كم مربع
العاصمة	الدوحة
اللغة	العربية
عدد السكان	2.6مليون نسمة
الكثافة السكانية	206.8نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	152.5مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	59.331الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية	89.4مليار دولار
الصادرات	57.3مليار دولار
الواردات	32.1مليار دولار
الاحتياطي النفطي	25.2مليار برميل
الاحتياطي الغاز	24072.5ألف مليار قدم مكعب

إحصائيات 2017 المصدر : https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Pages/default.aspx

State of Kuwait - الكـويت

المساحة	17.82ألف كم مربع
العاصمة	الكويت
اللغة	العربية
عدد السكان	4.1مليون نسمة
الكثافة السكانية	227نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	114مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	28.98الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية	76.8مليار دولار
الصادرات	46.1مليار دولار
الواردات	30.7مليار دولار
الاحتياطي النفطي	101.5مليار برميل
الاحتياطي الغاز	884.5ألف مليار قدم مكعب

إحصائيات 2017 المصدر : https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Pages/default.aspx

الملحق رقم : 02 الترتيب لمجلس التعاون الخليجي في إنتاج النفط الخام

Daily Average (Million Barrel)		المتوسط اليومي (مليون برميل)	
Country	إنتاج النفط الخام Crude Oil Production	الدولة	الترتيب العالمي World Ranking
GCC	17.2	مجلس التعاون	1
USA	12.2	أمريكا	2
Russia	10.6	روسيا	3
Iraq	4.6	العراق	4
China	3.8	الصين	5
Brazil	2.8	البرازيل	6
Iran	2.4	إيران	7
Nigeria	1.7	نيجيريا	8
Mexico	1.7	المكسيك	9
Kazakhstan	1.5	كازاخستان	10
Total of other Countries	**16.8**	**مجموع الدول الأخرى**	
Total of the World	**75.3**	**مجموع العالم**	

إحصائيات 2019 المصدر : لمحة إحصائية لدول مجلس التعاون لسنة 2019، المركز الإحصائي، الأمانة العامة

الملحق رقم : 03 الترتيب لمجلس التعاون الخليجي في إنتاج الغاز الطبيعي المسوق

Annual Production (Billion Cubic Meter)		الإنتاج السنوي (مليار متر مكعب)	
Country	إنتاج الغاز الطبيعي المسوق Marketed Gas Production	الدولة	الترتيب العالمي World Ranking
USA	955.1	أمريكا	1
Russia	703.8	روسيا	2
GCC	405.5	مجلس التعاون	3
Iran	253.8	إيران	4
Canada	190.5	كندا	5
China	170.3	الصين	6
Australia	151.9	أستراليا	7
Norway	119.1	النرويج	8
Algeria	89.6	الجزائر	9
Turkmenistan	86.7	تركمانستان	10
Total of other Countries	**966.8**	**مجموع الدول الأخرى**	
Total of the World	**4,092.9**	**مجموع العالم**	

إحصائيات 2019 المصدر : لمحة إحصائية لدول مجلس التعاون لسنة 2019، المركز الإحصائي، الأمانة العامة

الملحق رقم : 04 الترتيب لمجلس التعاون الخليجي في إجمالي الصادرات

Billion US $			مليار دولار أمريكي
Country	إجمالي الصادرات Total Exports	الدولة	الترتيب العالمي World Ranking
China	2,499.0	الصين	1
USA	1,645.6	أمريكا	2
Germany	1,489.2	ألمانيا	3
Netherlands	709.2	هولندا	4
Japan	705.5	اليابان	5
GCC	609.5	مجلس التعاون	6
France	569.7	فرنسا	7
South Korea	542.2	كوريا الجنوبية	8
Hong Kong	534.9	هونج كونج	9
Italy	532.7	إيطاليا	10
United Kingdom	468.8	المملكة المتحدة	11

إحصائيات 2019 المصدر : لمحة إحصائية لدول مجلس التعاون لسنة 2019، المركز الإحصائي، الأمانة العامة

الملحق رقم : 05 الترتيب لمجلس التعاون الخليجي في إجمالي الواردات

Billion US $			مليار دولار أمريكي
Country	إجمالي الواردات **Total Imports**	الدولة	الترتيب العالمي **World Ranking**
USA	2,568.4	أمريكا	1
China	2,077.1	الصين	2
Germany	1,234.2	ألمانيا	3
Japan	720.7	اليابان	**4**
United Kingdom	691.8	المملكة المتحدة	5
France	651.2	فرنسا	6
Netherlands	636.0	هولندا	7
Hong Kong	577.8	هونج كونج	8
South Korea	503.3	كوريا الجنوبية	9
India	483.9	الهند	10
Italy	473.5	إيطاليا	11
Mexico	467.3	المكسيك	12
Canada	463.7	كندا	13
GCC	458.2	مجلس التعاون	14

إحصائيات 2019 المصدر : لمحة إحصائية لدول مجلس التعاون لسنة 2019، المركز الإحصائي، الأمانة العامة

الملخص

يعتبر التكامل الاقتصادي عاملاً مساهماً في التنمية الاقتصادية والإطلاع على الوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن ، حيث عملت معظم دول العالم على إنشاء تكتلات اقتصادية للاستفادة من إمكانية هذا التكامل فيما بينها ، مع ذلك كانت هناك محاولات بين دول عربية عديدة في هذا الإطار ، خاصة فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، البحرين، السعودية، قطر، الكويت)، وهي الدول التي دخلت في مرحلة متقدمة من التكامل والتوحد في مثل الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة الإتحاد الجمركي، وتأسيس السوق الخليجية المشتركة، وبالرغم من هذه النجاحات التي حققتها مسيرة التكامل لدول المجلس، لاحظنا أن هناك تحديات تنوع من مصادر الدخل والمنافسة في مجال التكتلات، كما تتواصل الجهود لتحقيق آفاق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون، وذلك في إطار خطوات أولية من شأنها أن تقوم على تحقيق التكامل النقدي بين مجموعة من الدول على إنشاء عملة واحدة مشتركة فيما بينها.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، دول مجلس التعاون الخليجي، التكامل النقدي.

Abstract:

Economic integration is considered a factor contributing to economic development and access to economic unity at the present time, as most countries of the world have worked to establish economic blocs to take advantage of the possibility of this integration between them. Nevertheless, there have been attempts among many Arab countries in this regard, especially between The countries of the Gulf Cooperation Council (UAE, Bahrain, Saudi Arabia, Qatar, Kuwait), which are countries that have entered an advanced stage of integration and unification in such as the transition from the free trade zone to the establishment of the customs union, and the establishment of the common Gulf market, despite these successes achieved by the march Integration of the GCC countries, we noted that there are challenges of diversification from sources of income and competition in the field of blocs, and efforts are continuing to achieve prospects for economic integration of the countries of the Cooperation Council, within the framework of initial steps that will be based on achieving monetary integration between a group of countries on the establishment of a single common currency among them.

Key words: economic integration, the Cooperation Council for the Gulf, monetary integration.